وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومفتشيات الضرائب في ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- زينب تواتي
- نادية بورغيدة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة: حاجي فهيمة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: فداوي أمينة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: لعريوي عبد الرزاق	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

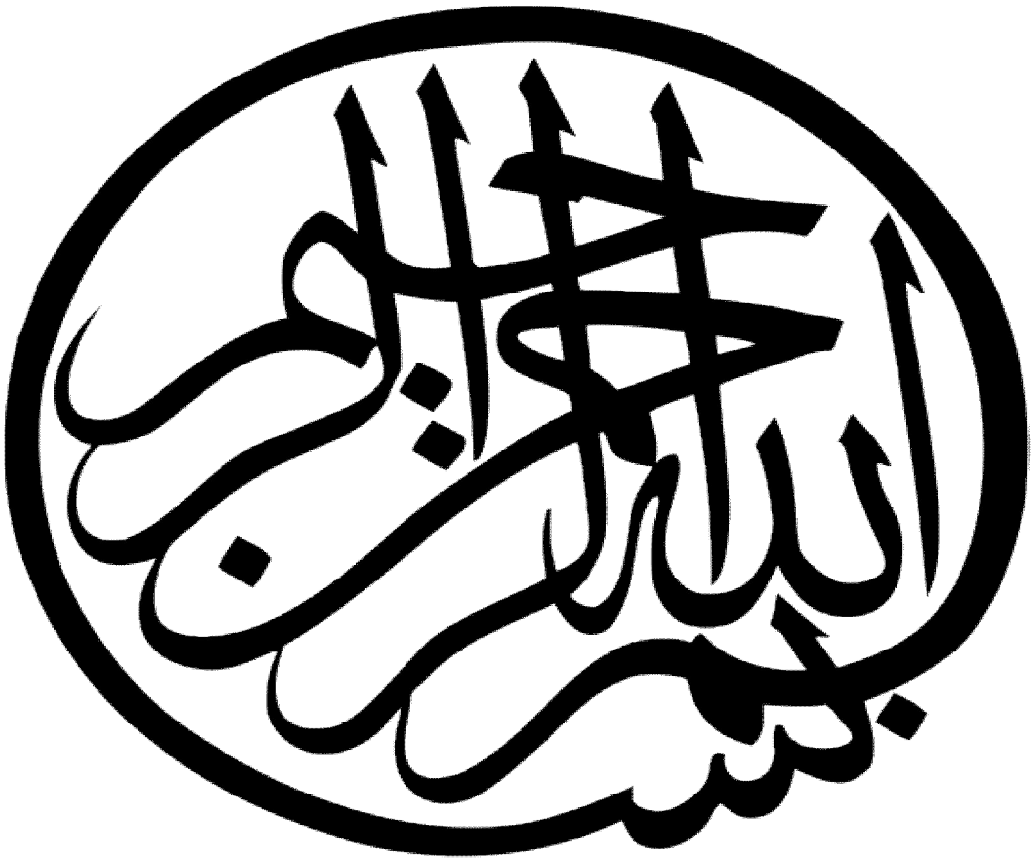
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

إن الحمد لله تعالى نحمده و نستعين به ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد فنتقدم بأسمى عباراتالشكر:

الشكر إلى الله تعالى، خالق الإنسان، وواهب العقل والبيان الذي هدانا بخير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم، ويسر لنا سبل النجاح وأخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم رب العرش العظيم، العالم فوق كل عليم، الذي مد انا السبيل وهدانا لما فيه الهدى والخير العظيم، وفتح لنا الأذهان والعقول ف له الحمد حتى يرضى.

ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه، وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

بكل الإمتنانوالإعتراف بالجميل نتقدم بالتقدير والشكر الجزيل إلى..... الدكتورة/ أمينة فداوي التي نكن لها فائق الإحترام والتقدير والتي لم تبخل علينا بالنصح والتوجيه.

الشكر موصول أيضا إلى أفراد عائلتنا صغيرا وكبيرا خاصة الأم والأب الحنون.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع من قدموا لنا فائق النصح والإرشاد، وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء الشكر الجزيل

إهداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه... إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه... عينا سهرت ويدا تعبت وحق لك الحصاد.....أبي العزيز؛

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان... إلى التي جعلت تحتها أقدام الجنان... إلى ضياء قلبي ونور حياتي زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء.....أمي الحبيبة؛

ملائكة الأرض.... شقائق النعمان....إلى هرمونات سعادتي إلى إخوتي

وليد شفاه الله وعافاه وحعل المشي بإذن الله نصيبه ولقاه

إبراهيم,,,مريم,,,عثمان,,,

وفقهم الله جميعا إلى كل قريب أو بعيد كان إلى كل من سيفرح بمجرد رؤية اسمي بالمذكرة

ويكن لي جليل القدر والعرفان

إلى من كانت سندي في هذه المذكرة صديقتي نادية

وإلى جميع الرفقاء والأصحاب بدون استثناء

إلى قسم علوم المالية والمحاسبة

وإلى كل شخص لم أذكره في مذكرتي لكنه في ذاكرتي

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

زينب

إلى من تحت قدمها تكمن الجنة.....إلى أمي الحنون

إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا.....إلى أبي العزيز

إلى من آزروني وساندوني في دربي

إلى إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى من يحبهم القلب..... إلى سدرى ,,, ضحى

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي

نادية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التشكرات	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة المختصرات	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول:عموميات حول مهنة التدقيق	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول مهنة التدقيق	8
المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق ومفهومه	8
المطلب الثاني: أهداف التدقيق وأهميته	9
المطلب الثالث: أنواع التدقيق	11
المبحث الثاني:ماهية التدقيق الجبائي	14
المطلب الأول:مفهوم التدقيق الجبائي وأهدافه	15
المطلب الثاني: مبادئ ومعايير التدقيق الجبائي	16
المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق الجبائي	19
المبحث الثالث:الإجراءات العملية وأخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي	20
المطلب الأول: الإجراءات العملية للتدقيق الجبائي	21
المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي	29
خلاصة	31

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية وعلاقتها بمهنة التدقيق الجبائي	
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية المعلومة المالية	34
المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية	34
المطلب الثاني:أهمية وأهداف المعلومة المالية	36
المطلب الثالث: مستخدموا المعلومات المالية	38
المبحث الثاني: محددات جودة المعلومة المالية	40
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية	40
المطلب الثاني:محددات قياس جودة المعلومة المالية	45
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية	46
المبحث الثالث: علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية	47
المطلب الأول: دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية ملائمة المعلومة المالية	47
المطلب الثاني: دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية موثوقية المعلومة المالية	47
المطلب الثالث:دور التدقيق الجبائي في تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية	48
خلاصة	49
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل	
تمهيد	51
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	52
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	52
المطلب الثاني: أداة الدراسة	52
المبحث الثاني: قياس مدى صلاحية أداة الدراسة	54
المطلب الأول: صدق الاتساق الداخل والبنائي للاستبيان	54
المطلب الثاني: إختبار ألفاكرونباخ للثبات	57
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة	58
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	59
المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة	59

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان	62
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	72
خلاصة	74
الخاتمة	76
قائمة المراجع	80
قائمة الملاحق	VIII
ملخص	IX

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإحصائيات الخاصة بالاستبيان.	52
02	معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	54
03	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	56
04	معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	57
05	معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.	58
06	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة	58
07	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
08	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	60
09	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة	60
10	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	61
11	توزيع العينة حسب الوظيفة	62
12	مقياس تحديد الأهمية للمتوسط الحسابي	63
13	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية.	63
14	نتائج أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية	68
15	نتائج إختبار ثنائي الحد للفرضية الأولى	72
16	نتائج إختبار ثنائي الحد للفرضية الثاني.	73

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات التدقيق الجبائي	21
02	مراحل تنفيذ التدقيق الجبائي	24
03	مستخدموا المعلومات المالية	40
04	خصائص جودة المعلومة المالية	44
05	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
06	توزيع أفراد العينة حسب العمر	60
07	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة	60
08	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	61
09	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	62

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	87
02	صدق الاتساق الداخلي	91
03	صدق الاتساق البنائي	93
04	معامل ألفاكرونباخ للثبات	94
05	اختبار التوزيع الطبيعي	94
06	تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	95
07	تحليل فقرات المحورين	100
08	اختبار الفرضيتين	101

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	باللغة الأجنبية
AAA	AmerricanAccounting Association	معهد المحاسبة الأمريكي
IASB	International Accounting Standards Board	لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبيين
TAV	Taxe sur La Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IRG	L'impot Sur Le Revenu Global	الضريبة على الدخل
SPSS	Statistical Package for Sosial Sciences	برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية
SARL	Société à ResponabilitéLimitée	الشركة ذات المسؤولية المحدودة
ERUL	Entreprise Unipersonnelle	الشركة ذات الشخص الوحيد

مقدمة

ازداد الاهتمام مؤخرا بدراسة السياسة الجبائية ومختلف التأثيرات التي تنجم عنها خاصة بعد أزمة الكساد الكبير، وذلك لأنها تتواجد في مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، وتعتبر الجباية من أهم الإيرادات التي تمول الخزينة العامة للدولة، ونظرا لما يوجد من اختلالات وتلاعبات في النظام الضريبي استدعت الحاجة إلى مهنة التدقيق الجبائي كأداة ضرورية للكشف عن مختلف التجاوزات والأشخاص المتهربين من الضريبة.

ويكمن الهدف الأساسي للتدقيق الجبائي في الكشف والتصحيح عن الأخطاء الجوهرية في الالتزامات والتصريحات الجبائية، أسبابها ومختلف المخاطر الناتجة عنها.

ونظرا لمختلف التطورات الحاصلة في مجال الأعمال الاقتصادية ظهرت المعلومات المالية، التي تعتبر المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه متخذو القرار في تسيير أعمالهم، مما زاد حرصهم على ضرورة توفير المعلومات لمختلف مستخدميها في الوقت المناسب، إضافة إلى أنه كي تتسم هذه المعلومات بالجودة يجب أن تكون ذات ملائمة ومصداقية وتعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويعد التدقيق الجبائي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية، وذلك لأنه يقوم بالكشف عن مختلف الأخطاء الموجودة في القوائم والتقارير المالية والقيام بتبيان مختلف التجاوزات بقصد أو بدون قصد وتصحيحها.

ومن أجل توضيح العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة ميدانيا وحتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، قمنا بدراسة ميدانية من خلال توزيع استبيان على مجموعة من المفتشين والمدققين والإطارات التي لها علاقة بالجانب الجبائي على مستوى ولاية جيجل، وذلك بقصد بيان مدى مساهمة التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

أولا: طرح الإشكالية

هل يساهم التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية التي تنتجها المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل؟

- **التساؤلات الفرعية**

وللإجابة على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو التدقيق؟ وفيما تتمثل أهدافه، أهميته وماهي أنواعه؟
- ما المقصود بالتدقيق الجبائي ؟ أنواعه معاييره و مبادئه ؟
- فيما تتمثل الالتزامات المهنية للمدقق الجبائي؟ وماهي الخطوات التي يتبعها أثناء القيام بعمله؟

- ما المقصود بالمعلومة المالية وفيما تتمثل أهميتها داخل المؤسسة؟
- ماذا نعني بجودة المعلومة المالية، وماهي الخصائص التي تجعلها تتسم بالجودة وماهي محدداتها؟
- فيما تكمن متطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية؟
- هل يلتزم المدققون الجبائيون في ولاية جيجل بمختلف إجراءات التدقيق المعتمدة في الجزائر؟
- هل للتدقيق الجبائي دور في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على التطبيق الفعلي للتدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- **اعتبارات موضوعية:**

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع؛
- محاولة إثراء المكتبة بهكذا مواضيع؛
- بغية التوسع في ميدان التدقيق الجبائي ومعرفة أثره على جودة المعلومة المالية؛
- دراستنا لمقياس كامل حول التدقيق الجبائي والرغبة في تطبيق مختلف خطواته ؛

- **اعتبارات ذاتية:**

- الميول الشخصي للجانب المحاسبي والجبائي؛
- ملائمة الموضوع لمجال الدراسة والتخصص.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية موضوعنا في:

- تتجلى أهمية التدقيق الجبائي في كونه أداة فعالة تقوم بتوجيه القرارات التي تتخذها المؤسسة نحو قرارات عقلانية استنادا إلى المزايا الضريبية؛
- تتمثل أهمية جودة المعلومة المالية في تحديد الخصائص التي تتميز بها المعلومات المالية المفيدة والتي من خلالها تسهل مستخدمي القوائم المالية عللا اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم؛

- تكمن أهمية التدقيق الجبائي في رفع جودة المعلومة المالية من خلال الإجراءات والخطوات التي يقوم بها المدقق بهدف معرفة مدى صدق وصحة المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة.

خامسا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف دراستنا في:

- معرفة الإطار النظري للتدقيق أهدافه وأنواعه؛
- التعرف على التدقيق الجبائي أنواعه، معاييره ومبادئه؛
- التعرف على الالتزامات المختلفة للمدقق الجبائي، والمراحل التي يتبعها أثناء ممارسة مهنته؛
- التعرف على مفهوم المعلومة المالية والأهمية التي تساهم بها داخل المؤسسة؛
- التعرف على جودة المعلومة المالية وأهم الخصائص التي تميزها ومحدداتها؛
- إبراز مدى التزام المدققون الجبائيون في ولاية جيجل بمختلف إجراءات التدقيق المعتمدة في الجزائر؛
- معرفة ما إن كان للتدقيق الجبائي دور في تحقيق جودة المعلومة المالية داخل المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل.

سادسا:حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الزمنية:تتمثل الحدود الزمنية لإجراء دراستنا في الفترة الممتدة من شهر أوت إلى غاية شهر سيبتمبر 2020.

- الحدود المكانية: لقد تم تحديد هذه الدراسة ميدانيا على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل وكذلك بعض المفتشياتوالإطارات العاملة بها.

سابعا: المنهج المتبع

بهدف معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على منهجين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك في الفصلين الأول والثاني أي الجانب النظري من الدراسة، حيث قمنا بعرض مختلف المفاهيم التي تناولت التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية؛

- في الجانب التطبيقي: قد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال توزيع استمارة استبيان على مختلف الإطارات والمؤسسات التي لها علاقة بهذا الموضوع بولاية جيجل.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- عدم القدرة على جمع الكم الكافي من مراجع الكتب في ظل جائحة كورونا؛

- صعوبة الدخول للمؤسسات لإجراء التربص الميداني بسبب غلق معظمها في ظل جائحة كورونا؛

- العجز عن الحصول على المعلومات الكمية عن التدقيق الجبائي في ظل ظروف الحجر الصحي.

تاسعا: الدراسات السابقة

- **دراسة رشيد يوسفي، بومدين بكريتي: دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهر التهرب الضريبي 2011-2012-2013:** حيث يهدف هذا المقال إلى تبيان دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي وحماية المال العام، إذ تمتلك الإدارة الجبائية عدة وسائل تجتمع في مايسمى بالسلطة الجبائية التي تمنحها حق الرقابة، التسوية والمعاقبة.
- **دراسة عباسي عصام2012: تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات** ، أين ركزت الدراسة على سبل اتخاذ القرارات الصائبة بناء على المعطيات الصادقة انطلاقا من جهد المدقق الخارجي لتحقيق جودة الأخيرة، وقد اكتفت الدراسة بمحددين أساسيين لجودة المعلومة المالية هما " الأهمية النسبية، والتكلفة" .
- **دراسة محمد أمين لونيسة: تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية،** حيث درست هذه الأطروحة أثر تطور مهنة التدقيق على جودة المعلومة المالية، من خلال دراسة مدى مواكبتها للتطورات العالمية على مختلف الأصعدة، انطلاقا من معايير الشخص المهني ومعايير العمل الميداني وكذا معايير إعداد التقرير وصولا إلى المسؤوليات، أين أصبح المدقق حريص على التطبيق الأمثل للإجراءات والتعليمات والمعايير كما هو معمول به في الساحة الدولية.
- **دراسة زلاسي رياض2016: إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام.

عاشرا:هيكل الدراسة

بغية الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوعنا ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كمايلي:

- **الفصل الأول:** حيث تناول الإطار النظري للتدقيق الجبائي قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول كان تحت عنوان عموميات حول التدقيق تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي للتدقيق، مفهومه، أهدافه، أهميته

وأنواعه. أما المبحث الثاني فيتضمن ماهية التدقيق الجبائي انطلاقا من مختلف التعريفات التي قدمت له إضافة إلى ذكر أهميته، أهدافه، أنواعه، مبادئه ومعاييره. وفيما يخص المبحث الثالث تضمن مختلف الإجراءات العملية والأخلاقية والمراحل التي يتبعها المدقق الجبائي أثناء ممارسة مهنته.

- **الفصل الثاني:** عنون بجودة المعلومة المالية وعلاقتها بمهنة التدقيق الجبائي قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث، يدرس المبحث الأول ماهية المعلومة المالية انطلاقا من تعريفها وخصائصها، أهميتها، أهدافها، ومختلف مستخدميها. فيما يخص المبحث الثاني نتناول فيه محددات جودة المعلومة المالية ومتطلباتها فضلا عن التعريف بها وذكر خصائصها. أما المبحث الثالث فكان عنوانه التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية حيث ذكرنا فيه الدور البارز الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تحقيق بعض خصائص جودة المعلومة المالية المتمثلة في الملائمة، الموثوقية والمصداقية.
- **الفصل الثالث:** قمنا فيه بإجراء دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل إضافة إلى بعض المفتشياتالموجودة على مستوى الولاية، وذلك من خلال توزيع استبيان عليهم بغية التعرف على مدى مساهمة التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية، حيث تم تقسيمه لإلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تحليل بيانات ونتائج الدراسة والمبحث الأخير تم فيه اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الجبائي

المبحث الأول: عموميات حول مهنة التدقيق

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الجبائي

المبحث الثالث: الإجراءات العملية وأخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي

تمهيد

يعد التدقيق الجبائي عملية ضرورية وواجبة القيام من أجل التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة لمصلحة الضرائب، كما يعتبر آلية رقابية فعالة للمؤسسات، بحيث يعمل المدقق الجبائي على التأكد من مدى صحة ومصداقية المعلومات المالية والتصريحات الجبائية التي يقدمها المكلف بالضريبة ومقارنتها بالدفاتر والمستندات المحاسبية، كما يعمل على اكتشاف الأخطاء والتجاوزات الممكن ارتكابها.

و يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول بعنوان " **عموميات حول مهنة التدقيق**" تضمن التطور التاريخي لمفهوم التدقيق، أهداف التدقيق وأهميته، وأنواع التدقيق.

المبحث الثاني بعنوان "**ماهية التدقيق الجبائي**" تضمن مفهوم التدقيق الجبائي وأهدافه، ثم مبادئ ومعايير التدقيق الجبائي.

المبحث الثالث بعنوان "**الإجراءات العملية وأخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي**" تضمن عرض التزامات المدقق الجبائي، الإجراءات العملية للتدقيق الجبائي، وكذا أخلاقيات مهنة التدقيق.

المبحث الأول:عموميات حول مهنة التدقيق

إن التطور الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية وتعدد وظائفها وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية خلق صعوبة في فحص العمليات المحاسبية مما قد يؤثر سلبا على موثوقية المعلومات المالية وصحة التسجيلات والمستندات المحاسبية، مما وجب على المؤسسة تبني وظيفة التدقيق كآلية رقابية في المؤسسة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق ومفهومه

الفرع الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق

ظهرت حاجة الإنسان للتدقيق منذ القدم نتيجة الرغبة في التأكد من صحة الحسابات والبيانات المعتمدة في اتخاذ القرارات، وتطورت هذه المهنة من عهد المصريين واليونانيين إلى يومنا هذا،[1] ويمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمس مراحل:

أولا: المرحلة الأولى: ما قبل عام 1500م

يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء ،في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والإقطاعيين،أما المدقق إما حاجب الملك أو الكاتب من أجل معاقبة السارق على اختلاس الأموال لحمايتها.[2]

ثانيا: المرحلة الثانية: من سنة1500م إلى سنة 1850م

انتعش النشاط التجاري في أوروبا وخاصة ايطاليا خلال هذه الحقبة برزت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجه التزايد الكثير في المعاملات التجارية . بظهور نظام القيد المزدوج أمكن من تسجيل العمليات التجارية بصفة منتظمة .وتطور هدف التدقيق في أن يتحاشى الأخطاء والتلاعبات ويكشفها عن طريق الفحص المفصل للعمليات طبقا للقياس والتسجيلات في الدفاتر والسجلات .[3]

ثالثا: المرحلة الثالثة: من سنة1850م إلى سنة 1905م

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، و الانفصال بين الملكية والإدارة، وظهور حاجة ملاك لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني في1862م الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات لتدقيق مؤسسات المساهمة، أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.[4]

---

[1] بلال نظامي، **دور التدقيق الجبائي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية التصريحات الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، 2015-2016 ،ص06.

[2] بوحفص رواني،**التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية ،2017-2018، ص ص05-06.

[3] سميرة بوعكاز، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015،ص61.

[4] عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017_2018، ص05.

رابعا: المرحلة الرابعة: من سنة 1905م إلى غاية الآن

تميزت هذه الفترة بظهور المؤسسات الكبرى ،حيث أصبحت عملية التدقيق ترتكز على تقييم الأنظمة الرقابية للمؤسسة ،وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختيار،أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية التدقيق .وأصبح هدف التدقيق هو الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية الرقابة الداخلية ،وكذلك العمل في ظل احترام المعايير على الحماية من الغش العالمي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق

التدقيق بمعناه اللفظي AUDIT وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDIRE معناها يستمع، وتوجد عدة تعريفات للتدقيق ، فالتدقيق بمعناه المهني يعني "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنياّ انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية"[2]، كما تعرفه الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA على أنه "عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية ،وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة ، وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات".[3] كما يعرف التدقيق على انه "عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما".[4] ويعرف على أنه" اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[5] كما عرف أيضا أنه "عملية منظمة تتم على أسس ومبادئ علمية مخططة فهي ليست عملية عشوائية وإنما يجب أن يتم تخطيطها بطريقة سليمة حتى يمكن أن تحقق أهدافها بطريقة كفأة وفعالة".[6]

المطلب الثاني:أهداف التدقيق وأهميته

الفرع الأول: أهداف التدقيق

إن الهدف الأساسي من التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل[7]

---

[1] عامر حاج دحو ، مرجع سبق ذكره، ص ص06.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2005 ، ص07.

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**،الجزء الأول،الدار الجامعية ،جامعة عين الشمس، مصر،2004، ص27.

[4] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل مراجع**، الطبعة الأولى،المكتبة العصرية ،المكتبة العصرية، جامعة طانطا،مصر، 2008، ص15.

[5] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص09.

[6] منصور أحمد بدوي، شحاتة شحاتة ، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية** ،الدار الجامعية ،2002، ص13.

[7] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصروفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 29.

عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق. وحتى يقوم المدقق بإبداء هذا الرأي فإن عملية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية (المادية) بما يعني أن هذه القوائم تعطى صورة حقيقية وعادلة، أو أنها تظهر بعدالة حقيقية المركز المالي للمنشأة ونتيجة النشاط خلال فترة مالية محددة، ويجب ملاحظة أن التأكيد الذي حصل عليه المدقق هو تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق ،والسبب في ذلك يرجع إلى وجود العديد من القيود التي تحيط بعملية التدقيق وتحول دون الحصول على تأكيد مطلق ،ومن هذه القيود إتباع المنشأة لنظام رقابة داخلية غير فعال ،أو اعتماد المدقق التقدير والحكم المهني ،أو عدم وجود أدلة إثبات قاطعة لعملية التدقيق.[1] كما أن للتدقيق أهداف أخرى تتمثل في ما يلي:[2]

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذه
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع ، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة ، حيث لم يعد تحقيق أكبر قدر من الربح الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها،العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل في المشروع.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها، ولا يعتبر غاية في حد ذاتها، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات، التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ومن هذه الأطراف:

أولا: إدارة المنشأة: يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع، حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عملية المدقق حافزا للقيام بهذه المهام ،كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.

ثانيا: المؤسسات المالية و التجارية والصناعية: يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع، حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل. [3]

---

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص ص29-30.

[2] خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2007، ص ص14-15.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص19_20.

ثالثا: الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في كثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات،بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوء خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام 2002م أن أهمية التدقيق تكمن في ما يلي:[1]

- يساعد مدققي الحسابات المستقلون على المحافظة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق

يقسم التدقيق إلى الأنواع التقليدية التي تتمثل في التدقيق من حيث النطاق ،التدقيق من حيث الالتزام، التدقيق من حيث الشمولية في التنفيذ، التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق، التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق ،التدقيق من حيث الهدف، و الأنواع الحديثة وتتمثل في ،تدقيق البيانات المالية،تدقيق الرقابة، تدقيق النشاط.

الفرع الأول: الأنواع التقليدية للتدقيق

أولا: التدقيق من حيث النطاق

أ- التدقيق الكامل : وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كان هذا النوع كاملا تفصيليا أي يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات المختلفة والمستندات وغيرها، وذلك يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد، وقد تحول الآن إلى تدقيق كامل اختباري أي قائم على أسلوب العينة الإحصائية نتيجة للتطور الذي حدث في الأعمال وما صاحب ذلك من نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يعد من الممكن أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات، وكافة السجلات والمستندات.

ب- التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخزون...الخ، وفي هده الحالة لا يمكن الخروج برأي فني حول القوائم المالية ككل، و إنما يقتصر المدقق على ما حدد له من مواضيع، ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي،[2]

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص ص 29_31.

يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه، و بذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه.

ثانيا: التدقيق من حيث الالتزام

يقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعان هما التدقيق الإلزامي، والتدقيق الغير إلزامي.

أ- التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار والقوانين المالية)، ويتم تعيين مدقق الحسابات من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه.

ب- التدقيق غير إلزامي (اختياري): الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر تقرير القيام به إلى أصحاب المنشأة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمنشآت الفردية لأنها تفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من المدقق عند تحديد أنظمة الشركاء عند الانضمام أو الانفصال، وكذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المدقق عند طلب القروض.[1]

ثالثا: التدقيق من حيث الشمولية في التنفيذ:

يقسم التدقيق من حيث الشمولية إلى نوعان هما التدقيق العادي والتدقيق لغرض معين.

أ- التدقيق العادي: هو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك ووفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤولا عن أي تقصير أو إهمال عن ممارسة عمله المهني.

ب- التدقيق لغرض معين: الهدف منه البحث عن حقيقة معينة أو نتيجة معينة يستهدفها الفحص ويكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادى، مثال على ذلك فحص الدفاتر بهدف اكتشاف الغش والاختلاس أو تحديد قيمة الشهرة أو تحديد قيمة السهم.[2]

رابعا: التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:

يقسم التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق إلى نوعان هما التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.

أ- التدقيق النهائي: ويكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا ، وهي ميزة لهذا النوع من التدقيق كما أنه يعاب عليه بما يلي :

- فشله في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعهما.
- استغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده.

[1] أحمد قايد نور الدين ،**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**،الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص18.

[2] سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل ، حيث تتوافق تواريخ إقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العميلة لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في إنجاز العمل ، أضف إلى ذلك أن العمل قد يتوقف بعض الوقت حتى يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن اللازمة.

ب- التدقيق المستمر: وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي. [1]

ويمتاز هذا النوع من التدقيق بمجموعة من الخصائص منها :[2]

- وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل، ومن التدقيق بشكل أوفى.
- سرعة اكتشاف الغش والخطأ في وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية العام.
- انتظام العمل بمكتب المدقق وفي المشروع أيضا لوجود المجال الواسع زمنيا للتدقيق.

خامسا:التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق

يقسم التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق إلى تدقيق داخلي والتدقيق الخارجي.

أ- التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المنشأة من أجل حماية أموال المنشأة وتحقيق أهداف الإدارة...الخ، بحيث تكمن مهمة المدقق الداخلي الرئيسية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ب- التدقيق الخارجي: تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المنشأة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية، وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة،[3] ويقوم به محافظ أو مندوب الحسابات بحيث تكمن مهمته في المصادقة على حسابات المؤسسة.

سادسا:التدقيق حسب الهدف

يقسم التدقيق حسب الهدف إلى التدقيق المالي، التدقيق الإداري، تدقيق تحقيق الأهداف، التدقيق القانوني، التدقيق الاجتماعي.

أ- التدقيق المالي: ويتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص أنظمة الرقابة في المشروع بالإضافة لفحص السجلات المحاسبية والمستندات من أجل الوصول إلى رأي مستقل ومحايد مبينا مدى دلالة البيانات المالية المختلفة للمركز المالي وأعمال المشروع خلال تلك الفترة المالية التي خضعت فيها للتدقيق.

ب- التدقيق الإداري: أي تدقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة أي أن أموال المشروع يتم صرفها بشكل اقتصادي، بحيث يتم الحصول على أحسن وأفضل خدمة بأقل تكلفة ممكنة، ويتضمن هذا التدقيق أيضا التأكد من مدى صحة الإجراءات الإدارية ومن الرقابة المالية عليها.

---

[1] خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] نفس المرجع ، ص28.

[3] إيهاب نظامي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص ص 24-25.

ج- تدقيق تحقيق الأهداف: ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى التعرف فيما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف التي قام من أجلها.

د- التدقيق القانوني: و نعني بالتدقيق القانوني هو أن يقوم المدقق بالتأكيد من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة التي تشرعها وكذلك تقيد الشركة أو المشروع بأنظمته الداخلية وعقد تأسيسه.

هـ- التدقيق الاجتماعي: وهذا النوع من التدقيق يسعي للتأكد من أن المنشأة أو المشروع قد حقق الأهداف الخاصة والأهداف العامة، فمثلا الشركة المساهمة تسعى لتحقيق الأرباح وفي نفس الوقت عليها مراعاة تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الصحية للمجتمع الذي تعمل به[1].

الفرع الثاني: الأنواع الحديثة للتدقيق

تقسم الأنواع الحديثة للتدقيق إلى ثلاثة أنواع، تدقيق البيانات المالية، تدقيق الرقابة، تدقيق النشاط.

أولا: تدقيق البيانات المالية

وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية، مأخوذة ككل،لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وأن حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية كافية. هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب عمليا وعلميا ومجاز للمؤسسة في مهنته.

ثانيا: تدقيق الرقابة (تدقيق الإلزام)

وهو ذالك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة.

ثالثا: تدقيق النشاط

يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة والخاصة بعملية معينة ، وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الإنجازات أو تدقيق الإدارة، وقد يشمل هذا النوع من التدقيق جميع الأنشطة، وعلى سبيل المثال كل الفرع أو الخط الإنتاجي أو قسم من النشاط، وقد عرف مجمع المحاسبين الداخليين تدقيق النشاط بأنه إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة المؤسسة،وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات. [2]

[1] زهير عيسى، **تدقيق الحسابات الإجراءات العملية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص ص 21_22.

[2] هادي التميمي،**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن،2006 ، ص ص23 _24.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الجبائي

يعتبر التدقيق الجبائي آلية رقابية داخلية ضمن منظومة حوكمة المؤسسات، بحيث يقوم بها شخص يسمى المدقق الجبائي، وتكمن وظيفته الرئيسية في فحص المستندات الجبائية و التأكد من سلامة التصريحات الجبائية للمؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الجبائي وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الجبائي

هناك عدة تعاريف للتدقيق الجبائي نذكر منها ما يلي:

- التدقيق الجبائي هو عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح عنها من قبل المكلفين بموجب البيانات الضريبية المقدمة من قبلهم، لتحديد فيما إذا كانت الالتزامات الضريبية المقدمة صحيحة بشكل جوهري في ظل قوانين وأنظمة الضريبة على الدخل والتقرير عن ذلك، ويجب أداء عمليات التدقيق من قبل مدقق أو فريق تدقيق يتصف بالكفاءة والموضوعية.

- التدقيق الجبائي هو مجموع العمليات التي تهدف للتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، الغرض منه اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة.[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التدقيق الجبائي هو الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية من جهة، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى. وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.[2]

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الجبائي

تهدف مهمة التدقيق الجبائي إلى الاهتمام بمدى احترام الالتزامات القانونية الجبائية التي تقع عاتق المؤسسة، وكذا توجيه القرارات التي تتخذها الشركة نحو خيارات عقلانية استنادا إلى المزايا الضريبية التي يخولها لها القانون، وعموما يمكن القول أن التدقيق الجبائي يسعى لتحقيق الهدف الجبائي الموضوعي أو مراقبة الانتظام الجبائي، الهدف الجبائي الاستراتيجي أو مراقبة كفاءة المؤسسة، و كذا هدف قياس الخطر الجبائي.

أولا: الهدف الموضوعي أو مراقبة الانتظام الجبائي للمؤسسة

يسعى المدقق الجبائي للكشف و تصحيح أي خطأ أو انحراف جوهري في الالتزامات و التصريحات

---

[1] سليمان الدالي ، **دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد37، العدد1، 2015، ص ص287 -288.

[2] بوعلام ولهي، **أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستيرفي العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2003-2004، ص09.

الجبائية، أسبابها والمخاطر الناشئة عنها من أجل تجنب المؤسسة لأي مخالفات جبائية وتجنب التعرض للعقوبات التي تنجر عنها. [1]

ثانيا: الهدف الاستراتيجي أو مراقبة الكفاءة الجبائية

من خلال التدقيق الجبائي يمكن قياس مدى استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص الضريبية والمزايا الممنوحة بموجب القانون والسيطرة عليها. ويتعلق هذا التحكم بنوعين من الاختيار:

- بعض الخيارات التكتيكية المرتبطة بالإدارة الحالية والتي يمكن أن تتعلق على سبيل المثال بخيارات طرق الإهتلاك.

- بعض الخيارات الإستراتيجية العرضية التي تكون فيها الضرائب المفروضة على المؤسسة أحد معايير اتخاذ القرار مثل اختيار النظام الضريبي الضروري لمعاملات معينة.[2]

ثالثا: قياس الخطر الجبائي

إن التعقيد في التصريحات الجبائية، وملايين التسجيلات المحاسبية خلال السنة في المؤسسات الكبيرة، بالإضافة

إلى المعارف المحدودة للمنفذين القاعديين للمحاسبة في المؤسسة يجعل من وجود عدد هائل من الأخطاء أمرا مفاجئا. وبما أن الإدارة الضريبية تملك تجاه المؤسسة سلطة ثلاثية تتمثل في المراقبة، الإجراءات التصحيحية وتسليط العقوبات، فإنها تقوم بمراقبة الانتظام الجبائي للمؤسسة من خلال مراجعة نظام التصريحات على مستوى هذه المؤسسة، والمشرع أجاز لإدارة الضرائب طرق متعددة للرقابة، وسخر لها كل الموارد البشرية والوسائل المادية الضرورية لهذه المهمة . وينجم عن ملاحظة عدم الانتظام والدقة في التصريحات الجبائية نتائج وخيمة تتمثل في الإجراءات التقويمية وعقوبات جبائية وشبه جبائية، هذه العقوبات يمكن أن تؤثر سلبا وبشكل كبير على الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يمكن تسميته **الخطر الجبائي للمؤسسة**. وتتدرج التكلفة الجبائية للخطر ضمن أعباء المؤسسة وبالتالي تدخل في تحديد نتيجة الدورة، لذا فإنها محل انشغال من طرف مسيري المؤسسة، وما يجعلها أكثر أهمية هو إمكانية قيام إدارة الضرائب بعملية مراقبة تتبعها عقوبات وإجراءات تقويمية، وهكذا تنشأ ضرورة القيام بمهمة التدقيق الجبائي لمختلف تصريحات المؤسسة[3].

المطلب الثاني :مبادئ ومعايير التدقيق الجبائي

الفرع الأول :مبادئ التدقيق الجبائي

لكي يؤدي التدقيق الجبائي وظائفه يجب لابد من توفر مبدأين أساسين هما، إقامة نظام ضريبي محكم، ترقية وتطوير الإدارة الجبائية.

---

[1] Hanen Kaaouana , Hichem Dhambri, **L'audit fiscal**, Institut Supérieur de Comptabilité et d'Administration des Entreprises (ISCAE), Tunis , 2005, website : https://www.memoireonline.com/03/07/398/l-audit-fiscal.html, 23/03/2020, 21 :00.

[2] Hanen Kaaouana , Hichem Dhambri, Op cit.

[3] سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص ص84-85.

أولا: إقامة نظام ضريبي محكم

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للتدقيق الجبائي حيث تنعكس السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، بقدر ما يتوفر لديها خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية، وبقدر ما يتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا: ترقية وتطوير الإدارة الجبائية

إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، إلا أن اليد العاملة لا تكفي بالغرض إذ لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الجباية والضرائب والمراقبة الجبائية، وإضافة إلى إجراء تربصات الموظفين وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشي مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفر الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم.[1]

الفرع الثاني: معايير التدقيق الجبائي

أولا: المعايير العامة أو الشخصية للتدقيق الجبائي

وهي معايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن يزاولون مهنة التدقيق وتتضمن المعايير التالية:

أ- معيار الكفاءة في التأهيل العلمي والعملي: يجب أن تتم عملية الفحص والتدقيق بواسطة شخص أو أشخاص يتوافر لهم قدر كاف من التأهيل العلمي بالإضافة إلى تدريب كاف وخبرة عملية تمكن المدقق من القيام بوظيفته خير قيام وتختلف القوانين أو التشريعات الحكومية فيما بينها حول تحديد الحد الأدنى للتأهيل العلمي أو الخبرة العملية لمدقق الحسابات كما تختلف أيضا التوصيات التي أصدرتها جمعيات المحاسبين والمدققين حول هذا الموضوع إلا أنه من الضروري أن يتم هذا التحديد كي لا ينتسب للمهنة أشخاص دخلاء عليها. كما يجب أن يضع المدقق سياسات تؤكد أن موظفي المكتب الفنيين مؤهلون ولديهم تدريبا مهنيا كافيا حيث أن مدقق الحسابات عادة لا يقوم بجميع الأعمال بل يقوم بتقسيم العمل بين مساعديه على أن يظل دائما على اتصال بهم. ويشرف على أعمالهم بصورة مستمرة.

ب- معيار الحياد والاستقلال: يجب أن يكون للمدقق وجهة نظر مستقلة ومحايدة في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق أي يقضي هذا المعيار بأن يحتفظ المدقق بالاستقلال التام حتى لا يشوب رأيه شائبة وحتى تكون نتائج حكمه على الأمور وكذلك توصياته موضعية غير متحيزة. ولضمان هذا الاستقلال تضع التشريعات الحكومية شروطا محددة وواضحة لكي يقوم المدقق بقبول أو عدم قبول تدقيق حسابات مشروع ما ومن هذه الشروط أن

[1] هاجر المطافي، **مساهمة المدقق الخارجي في كشف مخاطر التدقيق الجبائي**، مذكرو مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015، ص ص 43_44.

لا تكون له مصلحة مالية في الشركة التي يراجعها كأن يكون مساهما فيها أو شريكا لأحد أعضاء إدارتها وأن يكنون أحد أقاربه في مركز هام بها. [1]

ج- معيار العناية المهنية اللازمة: يضع هذا المعيار على عاتق المدقق وموظفيه مسؤولية استخدام معايير مهنية محددة وواضحة للعمل بموجبها ساء أثناء عملية التدقيق ذاتها أو أثناء إعدادهم للتقارير المتعلقة بالأعمال المنجزة، و يتطلب ذلك إعداد خطط وأوراق العمل الكامل ودقيقة وتحديد الاختبارات والعينات وخضوع البنود التي يتم اختبارها لعملية الفحص والتدقيق بعناية للتأكد من أنه تم مراعاة العناية المهنية اللازمة لكي لا ينسب للمدقق الإهمال أو القصور في عملية التدقيق.[2]

ثانيا: المعايير المتعلقة بالعمل الميداني للمدقق الجبائي

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف، إن للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله وهي مقاييس يستند إليها من اجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما إذ قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات غير أنه من الصعوبة بمكان وضع معايير تتطبق على مختلف المؤسسات ومختلف مراحل تطورها ،ومن هذه المعايير نذكر أنه يجب:

- وضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة المستندات و التصريحات الجبائية والإشراف على أعمال مساعديه ،وعليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها ،وله أن يساعده في ذلك أعوان على أن يشرف على أعمالهم إذ ليس له حق تفويض السلطة لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم ، وهو المسؤول المسؤولية الكاملة.

- جمع أدلة وقرائن إثبات تبرر الرأي الفني المحايد: يبرر المراجع أو المدقق الجبائي الرأي الذي وصل إليه في نهاية عملية المراجعة بالاعتماد على جملة من الأدلة الأساسية أو بعضها ،مثل المستندات،الجرد المادي، المصادقات، الاستفسارات و البيانات المقدمة من طرف أعضاء الإدارة وغيرها. وتكوين ملفين، الملف الدائم، الوثائق الأساسية في المؤسسة الصالحة الاستعمال في الدورات اللاحقة تتعلق بحياة المؤسسة، عملها ومراحل تطورها، هيكلها ونظمها (التعرف على المؤسسة، محيطها، هيكلها، طرق العمل، المعلومات المحاسبية والمالية الدائمة، الاتفاقيات المبررة...إلخ)، وملف جاري (ملف المراجعة)، يتعلق بالسنة الحالية ويتضمن وثائق الدورة موضوع المراجعة المالية والمحاسبية منها مع أدلة الإثبات التي جمعها بالإضافة إلى هذين الملفين فإن المراجع يدون كل ملاحظاته وكل التساؤلات والاستفسارات وما يجب عمله في سجل (أوراق العمل) تمهيدا لكتابة التقرير النهائي.

- كتابة التقرير: تنتهي كل مهمة تدقيق بكتابة تقرير يتضمن رأي المراجع النهائي حول شرعية وصدق الحسابات والتصريحات الجبائية.[3]

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 45_47.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45_47.

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، **بتصرف**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ص ص39-41.

ثالثا: معايير إعداد تقرير المدقق الجبائي

وتتعلق هذه المعايير بإعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق وتتمثل فيما يلي:[1]

- معيار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ويعني ضرورة أن يبين تقرير مدقق الحسابات، ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ويعني إن يبن التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة في الفترة الحالية، قد طبقت بنفس طريقة الفترة السابقة.

- معيار الإفصاح التام: ويعني أن الإفصاح عن البيانات الضرورية في القوائم المالية يعتبر كافيا بدرجة معقولة، ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك.

- معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة: ويعني أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو امتناعه عن إبداء رأيه في الحالات التي يتعذر فيها ذلك، مع بيان الأسباب التي أدت إلى امتناعه عن إبداء رأيه.[2]

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق الجبائي

حتى يستطيع أداء عمله بكفاءة وفعالية ينبغي أن يكون المدقق الجبائي على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات.

الفرع الأول: حقوق المدقق الجبائي

تتمثل حقوق المدقق الجبائي في مايلي:

- طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط الشركة.

- طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسئول في الشركة في أي مستوي إداري لتوضيح أمر ما لم يصل إلى تفسير مرضي له.

- فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين من ناحية ووفقا لم تقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[3]

- دعوة الجمعية العامة للمساهمين**:** يحق للمدقق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالمنشأة تهدد مركزها المالي واستقرارها مثل سوء تصرف الإدارة .وجود حالات انحراف خطيرة تؤثر على مستقبل المنشأة وذلك كونه وكيلا عن المساهمين للحفاظ على مصالحهم وأموالهم وذلك لإحاطتها علما بما يحصل داخل المنشأة من خلل ومشاكل حتى يخلي مسؤوليته.

---

[1] عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، الأردن،2002، ص03-04.

[2] عبد الكريم علي الرمحي ، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3] السيد محمد ، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص67.

- احتجازه للأوراق والمستندات حتى يحصل على أتعابه: يحق قانونا أن يحتجز الأوراق والمستندات للمطالبة بأتباعه والحصول عليها كاملة ولا يقوم بردها إلى المنشأة حتى يحصل على أتعابه وتكاليف استخراج تلك المستندات.

- تحديد وقت الجرد: يحق تحديد وقت الجرد لممتلكات المنشأة والتزاماتها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع المنشأة وأن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه وإلا من حقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.[1]

- فحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة.[2]

الفرع الثاني: واجبات المدقق الجبائي

تتمثل واجبات المدقق الجبائي في ما يلي[3]:

- ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية المراجعة، ومخالفة المراجع لهذه المعايير تعرضه للمسائلة القانونية أو المسائلة المهنية من قبل أعضاء المهنة.

- تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

- ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العمومية والرد على أي استفسار للمساهمين حول ماورد في تقريره.

- ضرورة الالتزام بقواعد قانون شرف المهني وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله.

المبحث الثالث: الإجراءات العملية وأخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي

من أجل القيام بعملية التدقيق الجبائي، يجب على المدقق إتباع خطوات و مراحل، وقبل البدء في عملية التدقيق الجبائي يجب عليه التشخيص العام للمؤسسة من أجل تحديد المخاطر الجبائية للمؤسسة.

المطلب الأول :الإجراءات العملية للتدقيق الجبائي

الفرع الأول: خطوات التدقيق الجبائي

هناك ثلاث خطوات رئيسية في التدقيق الجبائي يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص75.

[2] السيد محمد، مرجع سابق، ص 68.

[3] زاهرة توقيف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق، الجزء الأول**، دار الرواية للنشر والتوزيع، الأردن، بتصرف، 2009، ص138.

الشكل رقم (1): خطوات التدقيق الجبائي.

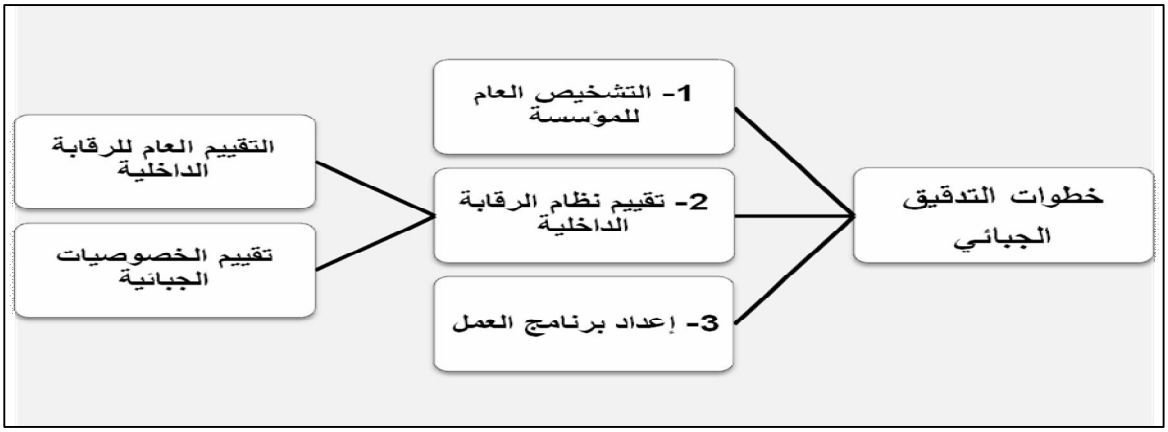

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى: جمال عمورة، **محاضرات في مقياس المراجعة والتدقيق الجبائي**، جامعة تيبازة، ص ص 5-7.

أولا: إعداد تشخيص عام لاكتشاف الفرص والتهديدات أو المعرفة العامة حول المؤسسة

مهما كان نوع التدقيق لابد من معرفة معمقة للمؤسسة لمعرفة خصوصيتها وتحضير مختلف ملفاتها (الجاري والدائم) المتمثل في[1]:

- معلومات عامة: تاريخ تأسيس المؤسسة، المقر، التسمية، رأسمال، ....)،
- معلومات قانونية: الإطار القانوني للمؤسسة (..SARL; EURL) محاضر اجتماعات الجمعيات العامة.....الخ،
- معلومات عملياتية: طبيعة وسط العمل (يدوي، آلي) الطرق والمناهج المستعملة،
- معلومات تتعلق بقطاع النشاط: نظام الإخضاع حقيقي أو جزافي (شخص طبيعي أو شخص معنوي)، الرسم على القيمة المضافة، الضرائب الأخرى، المعدلات،....الخ.
- معلومات حول الامتيازات الجبائية: الإجراءات الخاصة لبعض المؤسسات كالإعفاءات، التخفيضات...الخ.
- معلومات حول مختلف الإتفاقيات: وهذا من أجل تقييم الأثر الحبائي لهذه الإتفاقيات كالإيجارات (اتفاقيات سنوية، سداسية، شهرية)، الإيجار التمويلي، التنازل عن التثبيتات....الخ.

فتحضير مختلف الملفات يمثل الملف الدائم الذي يساعد المدقق على القيام بمهمته، كما يمكن للمدقق الاعتماد على الملفات التي تم تحضيرها من طرف محافظي حسابات سابقين، وعليه فإن التدقيق المحاسبي والمالي يعتبر كمصدر للمعلومات لمهمة التدقيق الجبائي.

[1] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-7.

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتعلق الأمر بالجانب التنظيمي للمؤسسة من خلال فحص الإجراءات الأساسية (الشراء، البيع، التخزين، التثبيتات، الخزينة....) فهو تقييم عام للرقابة الداخلية في الجانب المحاسبي والجبائي، وتتم هذه الرقابة على المستويات التالية:

أ-تقييم عام للرقابة الداخلية: وهذا من أجل إعطاء رأي حول شرعية ومصداقية الحسابات وتقييم الصورة الصادقة لذمة المؤسسة ووضعيتها المالية. على المدقق أن يقوم بفحص إجراءات الأمن الموضوعة (Dispositif De Sécurité) من طرف المؤسسة لضمان أن التسجيل صحيح وملائم للعمليات التي قامت بها المؤسسة، فمجمل هذه التأمينات تدعى الرقابة الداخلية، ويسمح هذا الفحص للمدقق بتحديد مستوى الرقابة التي سيقوم بها، وتتم عملية التقييم العام للرقابة الداخلية من خلال إتباع جملة من الخطوات:

- وصف الإجراءات، Description Des Procédures : تتوقف هذه الخطوة على وجود دليل إجراءات أم لا (Manuel De Procédures).
- إختبار التطابق، Test De Conformité: بعد معرفة الإجراءات وفحصها لابد على المدقق التأكد من تطبيقها أو عدم تطبيقها.
- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ومنه الخروج بحكم حول نوعية الرقابة الداخلية وجودتها.
- اختبارات الديمومة، Test De Permanence: تتم هذه الاختبارات عادة عن طريق عينات حيث تعمل على ضمان أن الإجراءات التي تم الحكم عليها أنها صحيحة لا زالت مطبقة، وبالتالي هذه الخطوة ستؤكد أو ستنفي (confirme ou infirme) التقييم الأولي للرقابة الداخلية.
- التقييم النهائي للرقابة الداخلية، Evaluation Définitive Du Contrôle Interne: يحدد هذا التقييم مدى الخطوة أو المرحلة القادمة المتمثلة في مراجعة الحسابات، فإذا أبرزت نقائص وضعف في النظام، فالمدقق سيكرس وقتا أكثر وجهدا وأهمية أكثر للرقابة المعمقة لعملية التدقيق.

ب- تقييم الخصوصيات الجبائية، Évaluation des spécificités fiscales:

يقوم المدقق الجبائي في هذا الجانب بمايلي[1]:

- فحص إذا كانت المؤسسة تلجأ لشخص أو عدة أشخاص كمستشارين خارجيين لإمدادهم بحلول لبعض المشاكل.
- دراسة طرق معالجة المسائل الجبائية ، ملاحظة شروط إعداد مختلف التصريحات الجبائية.
- دراسة إجراءات التأكد والرقابة المستعملة من طرف المؤسسة (Vérification Et Contrôle).
- ضمان أن هناك رقابة لاحقة لتحضير التصريحات من طرف مسؤول سواء على مستوى احترام القواعد الجبائية وعلى مستوى التأكد من الحساب.

[1] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-7.

- تحليل إجراءات إرسال التصريحات الجبائية وأن إيداعها تم في الآجال القانونية،
- مراقبة الشروط التي تم في ظلها القيام بالتسديد للخزينة (إجراءات الترخيص بالدفع)، التوافق بين المبالغ المستحقة على المؤسسة والمبالغ المدفوعة فعلا.

هذا التقييم الخاص للرقابة الداخلية على المستوى الجبائي يقود المدقق إلى تحديد:

- نقائص نظام الرقابة الداخلية التي قد تؤدي إلى مخاطر جبائية.
- قوة نظام الرقابة الداخلية التي تساعد على تحسين فعالية المؤسسة.

ثالثا: إعداد برنامج عمل

يعتبر برنامج عمل أداة للتسيير يستعمل في مهمة التدقيق للأخذ في الحسبان نوعان من القيود:

- **القيد الأول** هو الوقت باعتبار أن مهمة أو وظيفة التدقيق تمتد لفترة قصيرة أي بضعة أشهر.
- **القيد الثاني** هي النتيجة التي لا تفرض نفسها إلا في حالات تدقيق تعاقدية كما هو الحال بالنسبة لمهمة التدقيق الجبائي.

أما الفائدة من هذا البرنامج فنلخصها فيما يلي:

- تفادي نسيان مهم لرقابة بعض الضرائب.
- تسهيل تقسيم المهام بين مختلف المساعدين وضمان عدم نسيان أي عملية، متابعة تقدم أشغال البحث والتحري لمجمل مهمة التدقيق وكذا أعضاء الفريق.
- احترام رزنامة التدقيق.

الفرع الثاني: العناصر الأساسية للتدقيق الجبائي

للتدقيق الجبائي مجموعة من العناصر تتمثل في تدقيق التطابق، تدقيق الفرص وتقرير المدقق الجبائي.

أولا: تدقيق التطابق

وذلك من خلال ضمان احترام المؤسسة للقواعد القانونية الجبائية المفروضة، هل مطبقة أم لا؟، من أجل تحقيق الأمن الجبائي وضمان تحسين مستوى النضج في التسيير الجبائي[1].

ثانيا: تدقيق الفرص

وذلك من خلال ضمان أن التسيير الجبائي امثل وهذا بالتأكد أن المؤسسة محل المراجعة تمكنت من الإستفادة من كل الفرص وكل التسهيلات والإمتيازات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي، (الفعالية الجبائية المحتملة والفعالية الجبائية المحصلة).

ثالثا: تقرير المدقق الجبائي

يضم تقرير المدقق العناصر الآتية: النظام الجبائي للوحدة محل التدقيق، قياس الخطر الجبائي، توصيات لتصحيح الإختلالات والتقليل من الخطر الجبائي، توصيات للاستفادة من الامتيازات الجبائية.[2]

[1] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-7.

[2] نفس المرجع، ص ص 5-7.

الفرع الثالث: مراحل تنفيذ التدقيق الجبائي

تمر عملية التدقيق الجبائي بثلاث مراحل وتتمثل في فحص محاسبة المؤسسة، فحص جباية المؤسسة وإعادة تشكيل الأسس الخاضعة للضريبة، و يمكن تمثيلها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): مراحل تنفيذ التدقيق الجبائي.

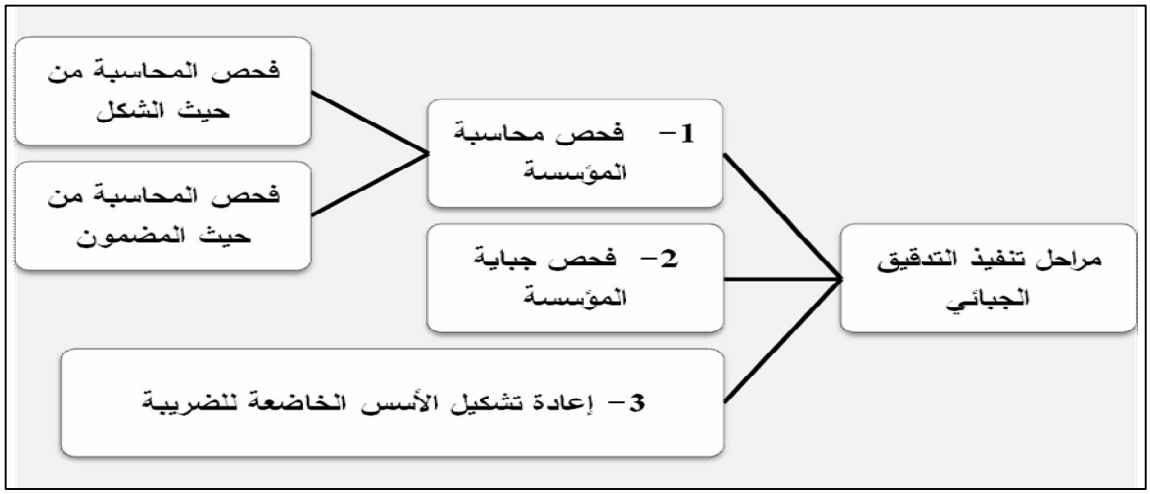

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا إلى: راضية زين، **محاضرات في مقياس التسيير والتدقيق الجبائي** ، جامعة جيجل،2019.

أولا: فحص محاسبة المؤسسة

باعتبار أساس وجود الجباية في المؤسسة هو الامتثال للقواعد المحاسبية التي يفرضها القانون، فإن المدقق الجبائي مطالب بالتحقق من أعمال المحاسب وهذا ما سنوضحه في ما يلي :[1]

أ-فحص المحاسبة من حيث الشكل:

قبل البدء في فحص المحاسبة من حيث الشكل يجب على المدقق أن يراقب أولا الإطار العام لهذه المحاسبة، ويمكن التحقق من ذلك من خلال المؤشرات الثلاث التالية:

- تاريخ الختم للدفاتر الإجبارية من طرف المحكمة يجب مقارنتها بتواريخ التسجيلات المحاسبية.
- تاريخ شراء الدفاتر الممسوكة.
- شكل الدفاتر الممسوكة .

بعد ذلك ينتقل المدقق إلى فحص المحاسبة من حيث الشكل، حيث تكون المحاسبة صحيحة ومنتظمة من حيث الشكل إذا استوفت الشروط الثلاث التالية:

- **أن تكون كاملة ومنتظمة**: يمكن اعتبار المحاسبة كاملة ومنتظمة إذا احتوت على الدفاتر والوثائق الإجبارية حسب القانون التجاري وهي دفتر اليومية، دفتر الجرد، المراسلات المسلمة ونسخ من المراسلات المرسلة، وثائق الإثبات.

- **أن تكون المحاسبة حسابيا دقيقة**: هذا الفحص يستلزم تدقيقا حسابيا للمجاميع، كذلك مراقبة دقة وصحة التسجيلات في دفتر اليومية مع تلك المبينة في دفتر الأستاذ العام وكذلك اليوميات المساعدة .

[1] راضية زين، مرجع سبق ذكره.

- **فحص الأرصدة**: يجب أن تكون الأرصدة في الدفتر اليومي العام مساوية للأرصدة في دفتر الأستاذ العام.

- **الانسجام بين وثائق الإثبات والوثائق المحاسبية** : يجب في هذه الحالة إجراء مقاربة بين كشوفات الحسابات المقدمة من طرف البنوك، المؤسسات المالية ... إلخ، والحسابات المعتمدة من طرف المؤسسة.

- **أن تكون صادقة :** لا يمكن للمدقق اعتبار محاسبة المؤسسة غير صادقة إلا إذا توفر مجموعة عوامل ومؤشرات تدل على وجود أخطاء جوهرية .[1]

ب - فحص المحاسبة من حيث المضمون:

وذلك من خلال مايلي:

1- فحص بنود الميزانية العمومية:

- الأصول الثابتة الغير ملموسة:

- يجب على المدقق الجبائي التأكد من صحة القيم المفصح عنها ضمن الأصول الغير ملموسة،

-يجب عليه التحقق من أن جميع القيم التي تمثل الأصول غير الملموسة تظهر فعلا في مجموعة الأصول، وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يبحث في حسابات المصروفات عن التعويضات المدفوعة للمنافسين أو براءات الاختراع أو التراخيص التي يتم الحصول عليها... الخ.

- الأصول الثابتة الملموسة: على مستوى هذا البند يتم التحقق من الأحداث والخيارات التالية[2]:

- يتم إدراج الأصول الثابتة المكتسبة بتكلفة اقتنائها، مع مراعاة جميع التكاليف العرضية اللازمة.

- يتم تسجيل الأصول الثابتة التي تنتجها الشركة بتكلفة الإنتاج .

- احترام التمييز بين المصروفات والأصول الثابتة .

- يتم تسجيل الأصول الثابتة المشتراة بالسعر في تاريخ الشراء وليس بالسعر في تاريخ التسوية،

- فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة يجب أن يتحقق مدقق الضرائب من أن الشركة تتمتع بوضع الشخص الخاضع للضريبة وفقا للنظام الحقيقي، كما يتحقق أيضا من أنه قد تم استرداد رسم القيمة المضافة التي تظهر على الفاتورة أو الشهادة التي أصدرها البائع وفقا لنسب إخضاع الشركة.

- يجب على المراجع الضريبي التحقق من الشروط اللازمة لخصم الاهتلاك، والطرق المتبعة في اهتلاك الأصول.

- الأصول المالية: ويتم ذلك من خلال مايلي:

- بالنسبة للأسهم، يتحقق المدقق الجبائي من قيم شراء الأسهم.

- بالنسبة للسندات، يجب أن يتحقق من أن القيمة الأصلية تشمل القسائم التي تراكمت ولم تستحق بعد.

- بالنسبة القروض غير المتداولة، يجب على المدقق أن يتأكد من انتظام عمليات القروض.

- بالنسبة للدخل من رأس المال المنقول يجب عليه التأكد من إدراجه في الربح الخاضع للضريبة.

[1] راضية زين، مرجع سبق ذكره.

[2] منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره.

- بالنسبة للكفالات والضمانات الممنوحة، يقوم المدقق بتحليل هذا الحساب ثم يضمن انه حقا ضمان وليس مصروف، وأن الودائع والضمانات السابقة قد سجلت كخسارة .

-المخزونات:

- يباشر المدقق في البداية بالتحقق من ملاحظاته في الحساب المناسب المتعلق بالمخزون ووجوده في ممتلكات الشركة في تاريخ اقتناء المخزونات،
- يضمن أن جميع العناصر التي تم إدخالها في حساب المخزونات لها طبيعة القيمة التشغيلية وليس الأصول الثابتة،
- يجب عليه التأكد أيضا من تسجيلها مع اقتطاع الرسم على القيمة المضافة، وبالمثل، فإنه يضمن أن الشركة تستخدم إحدى طرق تقييم المخزون المقبولة من قبل الإدارة الضريبية،
- يجب على المدقق التأكد من إعادة رسم القيمة المضافة المستحق الدفع إلى قباضة الضرائب شهريا.

- الموردون والحسابات الدائنة: وذلك من خلال مايلي: [1]

- يراجع المدقق الجبائي أرصدة الموردين ويقارنها بأرصدة دفتر الأستاذ العام،
- يحدد الحسابات التي تكون تسميتها غير دقيقة ويبحث عن الإدخالات التي لا يتم تمريرها وفقا للإجراء المعتاد للحسابات المختلفة،
- يجب عليه تطبيق إجراء التأكد المباشر فيما يتعلق بحسابات الديون من خلال أدلة الإثبات،
- يتحقق من صحة المعاملات المسجلة ثم يقارن بين الردود الواردة التي تم الحصول عليها و أرصدة الموردين الصادرة من الرصيد الإضافي،
- يجب على المدقق أيضا مراعاة الفواتير الواجب دفعها،
- يجب عليه التأكد من ظهور الموردين المدينين على جانب الأصول في الميزانية العمومية.
- فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة المراد استردادها تظهر على الفواتير الموضوعة باسم الشركة وتظهر بوضوح المبلغ القابل للاسترداد وكذا المبلغ الواجب تحصيله.
- يجب أن يضمن أن جميع الفواتير المستلمة المتعلقة بالسنة المالية، قد تم أخذها في الاعتبار وتسجيلها في شهر استلامها.

- حسابات العملاء:

- يتابع المدقق الجبائي في بداية الأمر دقة إرفاق فواتير البيع و وصول خروج المبيعات و بين البضائع المسلمة للزبائن، والقيود المحاسبية المرتبطة بها، ولهذا الغرض يجب عليه التوفيق بين دفتر يومية المبيعات والفواتير ومذكرات التسليم، كما يقوم بمراجعة المبيعات الصادرة بعد تاريخ الإغلاق.

[1] منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره.

- فيما يتعلق بالمبيعات التي تم تسليمها ولكن لم يتم تحرير فواتيرها، يجب عليه التحقق مما إذا كانت هناك أي سبب للاعتراف بالفائدة المتأخرة على العملاء.
- يجب على المدقق إجراء فحص المعقولية على الرصيد الإضافي للعميل ووضع جدول بأرصدة الديون الرئيسية،
- يجب عليه التأكد من أن أي رصيد دين له ما يبرره،
- فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة ، يجب عليه التأكد من أن القاعدة الضريبية تتكون بالفعل من جميع المبالغ المستلمة أو المستحقة ، كما يجب عليه التأكد من أن الحدث الذي أدى إلى الرسم على القيمة المضافة صحيح وأن السعر المطبق يتوافق مع المنتجات المباعة .

- الموظفون والحسابات المرفقة: يجب على المدقق الجبائي التحقق من التوافق بين التسجيلات المحاسبية للأجور و كشوف الأجر الشهرية ، وكذا ضمان دفع الأجور في المواعيد المحددة، يجب عليه أيضا التأكد من تفاصيل مكونات الأجور والمزايا العينية لكل المستويات الإدارية.

- حساب البنك و الصندوق: يجب على المدقق التأكد من أرصدة حسابات البنك و الصندوق ومقارنتها بأدلة الإثبات كالشيكات و الوصول النقدية ومبالغها و أنه لم يتم خلط العملات مع الدينار و أنه تم تقييمها بسعر الصرف في تاريخ الإغلاق، كما يجب عليه دراسة تحركات الحسابات المالية و التحري عن أية إيرادات أو مصروفات خفية،

- رأس المال: ويمثل صافي قيمة الأصول أو أسهم المساهمين أو الشركاء، وبالتالي فهو يتكون من المساهمات المقدمة للشركة من قبل مساهميها أو شركائها نقدا أو عينيا، أما بالنسبة للشركات الجديدة (المستفيدة من التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية المؤقتة)، يجب على مدقق الضرائب التحقق من شروط تطبيق هذه التخفيضات.

- علاوة الإصدار :يقوم المدقق أولا بالتأكد من دفع أقساط الإصدار بالكامل ثم يتحقق من أنهم عوملو معاملة ضريبية كمساهمات وقت إدراجها في الميزانية العمومية ، كما يجب على المدقق التأكد من أن هذا التأسيس خالي من أي رسوم رأس المال .

- الاقتراض والديون المماثلة :يضمن المدقق الامتثال للمبادئ التي تحكم إصدار السندات ويفحص جداول إطفاء القروض،كما يضمن احترام لوائح الصرف جيدا ، وبالتالي التأكد من أن الديون المقومة بالعملات الأجنبية يتم تقديرها في تاريخ إغلاق كل سنة مالية على أساس سعر الصرف الأخير وأن الفروق النسبية تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

2- فحص حسابات التسيير:

يمثل بيان الدخل مصدر قلق كبير للمدقق لأنه من خلال فحص عناوينه المختلفة يمكن تسليط الضوء على أوجه القصور و الأخطاء التي لم يتم اكتشافها من خلال مراجعة بنود الميزانية العمومية، ويتم تدقيق حسابات التسيير من خلال ما يلي[1]:

- تدقيق حسابات المصروفات: قبل الشروع في التحقق من فئات النفقات المختلفة، يجب على المدقق الجبائي التأكد من احترام الشركة للشروط المطلوبة لخصمها ومن بينها:

- يجب أن ينتج عنها انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية، و أن تكون مرفقة بأدلة الإثبات، كالفواتير المرقمة، و الوثائق التي تثبت عمليات الدفع، كما يجب التحري في حال وجود أية فواتير مسجلة محاسبيا دون توفر الأدلة التي تثبتها (الفواتير الوهمية).

- يجب أن لا يتم استبعاد أي مصروف من النتيجة الخاضعة للضريبة وأن يتم حسابها خلال السنة التي تتعلق بها.

- مراقبة مصاريف الاهتلاكات من خلال فحص جدول اهتلاك الأصول الثابتة ،التحقق من صحة المعدلات وفترات الإهتلاك وعدم التغيير الغير مبرر لطرق الاهتلاك.

- تدقيق حسابات المصروفات الاستثنائية من خلال التحقق من المبالغ المسجلة في هذا الحساب خلال السنة المالية.

- تدقيق حسابات الإيرادات: وذلك من خلال ما يلي:

- تدقيق حسابات المبيعات من خلال التحقق من أن نظام الفواتير يفي بمتطلبات لوائح الرسم على القيمة المضافة، فحص فواتير المبيعات، التحقق من أن الشركة قد راجعت مبيعات النفايات من خلال فحص العقود والفواتير المتعلقة بهذه العمليات.

- تدقيق حسابات الإنتاج المخزن من خلال فحص رصيد المخزون الافتتاحي ورصيد المخزون في نهاية السنة المالية، لذلك يجب على المدقق فحص الجرد المادي للمخزون، من أجل تجنب أي خطر زيادة أو نقصان في نتيجة نهاية السنة المالية.

- التدقيق في حسابات النواتج الاستثنائية والتأكد من أن الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية يشمل أيضا مكاسب الصرف التي تحققت خلال السنة المالية. [2]

ثانيا: فحص جباية المؤسسة

يقوم المدقق الجبائي بفحص جباية المؤسسة من خلال ما يلي:

أ-مراجعة خصم بعض الأعباء : ونجد من بينها ، الإهتلاكات ،المؤونات ، المصاريف الأخرى (الهبات، الضرائب والرسوم والغرامات ...الخ).

[1] منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره.

[2] منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره.

ب فحص الإخضاع: هي أخطاء ترتكبها المؤسسات بصفة إدارية أو إغفالا منها في عملية حساب الضريبة وتحديد معدلات الإخضاع.[1]

ج-فحص الرسوم والتصريحات الجبائية للمؤسسة: وذلك من خلال :

- فحص الرسوم على المشتريات: وهو يشكل مرحلة هامة في عملية التدقيق، حيث يتأكد المدقق أن عملية استرجاع الرسم على القيمة المضافة على المشتريات قد تمت بطريقة صحيحة.

- فحص التصريحات الجبائية: خاصة منها: التصريح بالوجود، التصريحات الشهرية للرسوم TVA, TAP IRG، التصريحات السنوية للمداخيل والأرباح، التصريحات بالتسبيقات المؤقتة ، تصريحات إشتراكات العمال، التصريح بفائض القيمة، التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط.[2]

ثالثا: إعادة تشكيل الأسس الخاضعة للضريبة

عندما يتأكد المدقق أن محاسبة المؤسسة بها عيوب واختلالات وأنها غير صادقة ، يلجأ بعد ذلك إلى تشكيل أسس الإخضاع، وتختلف طريقة التدقيق الواجب اعتمادها باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وكذلك حجمها وبالتالي باختلاف واقع المؤسسة، اختلالات تم اكتشافها ، معلومات تم الحصول عليها من الزبائن أو موردين ...الخ بحيث يقوم المدقق باختيار طريقة لإعادة تشكيل الأسس وتقييم الخطر الجبائي، ومن بين أهم طرق إعادة تشكيل الأسس إعادة تشكيل رقم الأعمال من خلال المقبوضات وإعادة تشكيل رقم الأعمال المفوتر.[3]

المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة التدقيق الجبائي

إن من أبرز الأمور التي تميز أي مهنة هي التزام ممتهنيها بمبادئ سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية ،فثقة الفرد في مهنة ما تتزايد بالتزام قواعد سلوكيات والأخلاق ،إذ أن الجزء الصعب من هذه الأخلاقيات ليس معرفة ما يجب القيام به ، ولكن التزام به، ويهدف التدقيق كمهنة لتوفير وتقديم خدمات ذات جودة عالية لكل مؤسسة تطلب خدمات المدقق،هذا المبدأ يعكس التزام المدقق أيضا بتقديم خدماته بأمانة والتزام ضروري ،فيمثل قانون أخلاقيات المهنية عقد يضمن الواجبات الضرورية للمدقق. وقد عرف قانون أخلاقيات مهنة التدقيق على أنه بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي للمدقق،إذ أن ارتباط التدقيق بالمدقق بالدرجة الأولى وتصرفاته جعل وضع قانون يحكم تصرفاته أمرا ضروريا، وهذا ما سعت إليه عدة هيئات ومنظمات، وعادة ما يتبنى قانون الأخلاقيات والسلوكيات دوليا أو محليا أربع محاور أساسية.

[1] راضية زين، مرجع سبق ذكره.

[2] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] راضية زين، مرجع سبق ذكره.

الفرع الأول: النزاهة والاستقلالية

يجب على المدقق أن يتصف بالعدل وأن يتخلى عند قيامه بعمله المهنى بالنزاهة والعفة ،الصدق والموضوعية والالتزام بالسلوك الحسن أثناء عمله وخارج أوقات عمله أيضا، كما يجب عليه ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده.

الفرع الثاني: الموضوعية، الاستقلالية والحياد

تعطى الموضوعية والاستقلالية قيمة لخدمات المدقق،إذ أن خاصية المنفعة أو المصلحة العامة المرتبطة بالتدقيق تفرض أن يكون المدقق مستقلا عن المؤسسة محل التدقيق ،هذه الاستقلالية ترتبط بالموضوعية، بحيث يجب على المدقق الاتصاف بالعدل وألا يسمح بالتحايل ،التحيز أو التأثير على الآخرين كما يجب عليه تفادى أي أمر من شأنه التأثير على رأيه،تتأثر الاستقلالية بالضغوطات والمؤثرات الممارسة على المدقق ،الأحكام والأفكار المسبقة المأخوذة عن الأفراد ، المؤسسة المشاريع والبرامج ، لذا يجب على المدقق الامتناع عن المهمات التي يكون فيها تضارب للمصالح ،كأن يدقق مؤسسة سبق له العمل بها أوله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها.

الفرع الثالث: الأمانة المهنية

يجب على المدقق أن يحافظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها من خلا أدائه لعمله المهني ،كما عليه ألا يستخدم أو يكشف عن هذه المعلومات شفاهيا أو كتابيا دون ترخيص صريح ومحدد ،إلا في حالة وجود [1] حق قانوني ومهني ،أو واجب يعطيه الحق في الكشف عنها .كما يجب عدم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة لعلاقات مهنية لتحقيق مزايا شخصية.

الفرع الرابع: الكفاءة

تضمن الكفاءة من خلال الشهادات التكوين المستمر، المراقبة الدورية من طرف مراقبي المهنة، كما يجب على المدقق التحكم بالمعايير وتطبيقها ، بالإضافة إلى إطلاعه المستمر على مختلف القوانين و التشريعات بمعني ضمان القدر الكافي من النظرية والتطبيق، كما يجب عليه الاعتذار من الأنشطة التي لا يكون كفء لها.[2]

[1] سلمى محمد يزد، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للوحكمة على رفع تنافسية المؤسسة**، دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص15.

[2] سلمى محمد يزد، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

خلاصة

يعد التدقيق الجبائي آلية رقابية فعالة تهدف إلى فحص المعلومات المالية والجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من أجل التأكد من أن هذه المعلومات صحيحة ودقيقة، كما أن المدقق الجبائي يساعد المؤسسة على اكتشاف مختلف المخاطر الجبائية وتحديد الأنشطة الرقابية الضرورية للسيطرة عليها، ومن أجل القيام بعملية التدقيق الجبائي يجب على المدقق أن يتمتع بالكفاءة والمسؤولية اللازمة، وأن يكون على دراية بواجباته وحقوقه، ويجب عليه أيضا إتباع مجموعة من المراحل والخطوات حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة، ويسمح التدقيق الجبائي بالقيام بفحص الإلتزامات الجبائية، دقة التصريحات الجبائية وتقييم مدى كفائة المؤسسة الإستراتيجية وكذا قياس المخاطر الجبائية لضمان فعالية التسيير الجبائي وتدنية التكاليف الجبائية.

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية وعلاقتها بمهنة التدقيق الجبائي

المبحث الأول : ماهية المعلومة المالية

المبحث الثاني: محددات جودة المعلومة

المبحث الثالث: التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية

تمهيد

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال للمعلومات المالية لمختلف مستخدميها وذلك من خلال ترجمة هذه المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية، هذه الأخيرة تعكس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال ما يعرف بالافصاح المحاسبي عن المعلومات المالية، وتعتبر المعلومة المالية ضرورية لاتخاذ القرارات من طرف شريحة عريضة من المستخدمين الداخليين و الخارجيين (العمال، المدقق الخارجي و الداخلي، البنوك، الزبائن، الموردين، الجهات الضريبية..الخ)، وحتى يضمن مستخدمو المعلومات المالية اتخاذهم للقرار الصائب لابد من ضمان جودة المعلومة المالية التي تفصح عنها المؤسسة.

وقد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول بعنوان "**ماهية المعلومة المالية** "يتضمن مفهوم المعلومة المالية، أهميتها، أهدافها ومختلف مستخدميها.

المبحث الثاني بعنوان" **محددات جودة المعلومة المالية**" يتكون من تعريف جودة المعلومة المالية، خصائصها، محدداتها، ومتطلبات تحقيقها.

المبحث الثالث تحت عنوان" **التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية**" يحتوي على دور التدقيق الجبائي في تحقيق بعض خصائص المعلومة المالية.

المبحث الأول: ماهية المعلومة المالية

تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر ، وذلك لما تقدمه من معطيات تخدم مختلف المستخدمين ، فهي تسمح لمختلف المستخدمين باتخاذ القرارات في مختلف أوجه أنشطة المؤسسة، كذلك لها أهمية بالغة في مختلف المجالات الإدارية، الاقتصادية،الإجتماعية...إلخ،

المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته

قبل التطرق إلى تعريف المعلومة المالية يجب أولا الإشارة إلى أن هذه المعلومات هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

إن أي منتجات مهما كان نوعها وطبيعتها، لا يمكن إنتاجها إلا عبر نظام متكامل من الإجراءات والعمليات المتسلسة والمترابطة مع بعضها البعض، وفيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية فإن النظام الذي يتولى مهمة إنتاجها هو نظام المعلومات المحاسبية من خلال مايتضمنه من أركان وإجراءات كفيلة بإنتاج معلومات محاسبية تفي باحتياجات طالبي ومستخدمي هذا النوع من المعلومات.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى. ويرى البعض أن مفهوم النظام المحاسبي كنظام للمعلومات هو: نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع. والواقع أن نظام المعلومات المحاسبية هو أهم جزيئات أي نظام معلومات في وحدة أو منظمة اقتصادية عاملة على تحقيق أهداف معينة بموارد اقتصادية محدودة. [1]

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري.[2]

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

أولا: المدخلات

وهي البيانات التي يحصل عليها النظام من عمليات الوحدة الاقتصادية مع الغير، وقد تكون هذه البيانات مادية أوبشرية أو معنوية أو فنية، فمدخلات النظام المحاسبي هي البيانات - أي الأرقام – التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية.[3]

---

[1] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012 ، ص19.

[2] سفيان بوفروعة، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدراة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010- 2011 ، ص9 .

[3] إبراهيم علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد75، 2009،ص ص 8-9.

ثانيا: العمليات التشغيلية

عبارة عن مجموعة من العمليات المحاسبية والمنطقية التي تجري على المدخلات بغرض الوصول إلى المخرجات، وبموجبها تتم معالجة البيانات بواسطة إجراءات محكومة بمفاهيم وفروض ومبادىء علمية معينة، أما الإجراءات فهي التسجيل والتبويب والتلخيص وتحليل النتائج والتقرير عنها ويتم القياس بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية في الوحدة الاقتصادية.

ثالثا: المخرجات

المخرجات هي المعلومات أو النتائج التي يتوصل إليها النظام المحاسبي على وسائط تسمى التقارير وتشمل ما يأتي:

- معلومات عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال مدة مالية معينة.
- معلومات عن المركز المالي في نهاية الفترة وتسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.
- معلومات عن تدفق نقدي من النشاط التشغيلي ، الاستثماري والتمويلي وتسمى قائمة التدفقات النقدية.
- معلومات عن التغير في المركز المالي خلال مدة مالية معينة وتسمى بقائمة التغيرات في المركز المالي.

رابعا: التغذية العكسية

ويقصد بها المعلومات الراجعة من أحد عناصر النظام الرئيسية أو من مستعملي النظام، وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كان هناك عيوب في أهداف النظام.[1]

الفرع الثالث: مفهوم البيانات و المعلومات

أولا:مفهوم البيانات

تعتبر البيانات مدخلات نظام المعلومات ، وتختلف التعريفات المقدمة للبيانات ونجد منها ما يلي :

البيانات هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ، ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة ،[2] ويعبر مصطلح البيانات عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها .[3]

كما تعرف البيانات على أنها عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم ، يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج .[4]

وتعبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عن الأحداث الاقتصادية للعمليات المحاسبية.

ثانيا: مفهوم المعلومات

المعلومات هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة ، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها

---

[1] إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9 .

[2] عامر إبراهيم قندلجي ، علاء الدين عبد القادر الجنابي ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2007 ، ص 29 .

[3] أحمد حسين علي حسين ، **تحليل وتصميم النظم** ، جامعة الإسكندرية ، مصر ،2002-2003 ،ص 49 .

[4] -عبد الرزاق محمدقاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ،الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص13 .

وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والإستفادة منها ، حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها .[1]
كما أن المعلومات هي مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف محدد.[2] وتعتبر المعلومات المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أو مايعرف بالافصاح المحاسبي في القوائم المالية.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومة المالية، خصائصه، أهميتها وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المالية و خصائصها

يمكن تعريف المعلومة المالية على أنها كل المعطيات الموضوعية والوقائع والأرقام التي تخص المؤسسة ، كما تختلف المعلومات حسب طبيعة الأوراق المنشورة لدى الجمهور وسندات رأس المال أو سندات دين .[3]

وللمعلومة المالية مجموعة من الخصائص التي تتميز بها ، بشكل عام هي :[4]

- الدقة : وهي أن تكون المعلومات محددة وخالية من الأخطاء ومستندة إلى الحقائق والثوابت وأن البيان يجعل المعلومات دقيقة ويمكن الإعتماد عليها .

- الوضوح : وهي أن تكون المعلومات بسيطة ومفهومة وغير معقدة وسهلة التطبيق ووضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب .

- الملائمة : ويقصد بذلك أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الإستخدام .

- الشمولية : أي شمولها وتمثيلها لمجال المطلوب جمعها من أجله وبمعنى آخر قدرة المعلومات على تغطية جميع جوانب الموضوع التي جمعت من أجله .

- التوقيت والسرعة : وهو توفر المعلومات ووصولها في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة ، مع مراعاة الوضوح والدقة .

- المرونة : وهي إمكانية المعلومات وقدرتها على تلبية احتياجات المستخدم وأن يستفاد منها في أكثر من غرض في نفس الوقت .

- التكلفة : ويقصد بذلك أن يكون العائد المتوقع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها .

- الواقعية : أي أن البيانات يجب أن تكون ممثلة للواقع ، أي مأخودة من واقع حالة المشكلة .

- الأهمية النسبية : تتأثر درجة ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية .

---

[1] عبد الله حسن مسلم ، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2015، ص152 .

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ،دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ،ص23 .

[3] أمينة بوغنبور، **اثر المعلومة المالية في السوق المالي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2007- 2008، ص ص 40 -41 .

[4] سليمان مصطفى الدلاهمة ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2008 ، ص ص 33 -34 .

- الحياد : لكي تتسم المعلومات بالموثوقية فإنها يجب أن تكون محايدة ، أي خالية من أي تحيز.

- الحيطة والحذر : وهذه الخاصية يجب أن تتوفر في المعلومات المالية بشكل خاص ، ويقصد بذلك مراعاة درجة معينة من الحذر في الأحكام الشخصية التي تستخدم في إعداد التقديرات ، وبشكل عام فإن الحيطة والحذر لا تعني المبالغة غير المبررة في تقييم المطلوبات والخسائر المتوقعة أو التخفيض في قيم الموجودات والأرباح المتوقعة ، لأن ذلك يؤدي إلى أن تنتفي عن المعلومات صفة الحياد وبالتالي تفقد الموثوقية .

- القابلية للمقارنة :هذه الخاصية أيضا يجب أن تتوفر في المعلومات المالية بشكل خاص ، ويقصد بذلك أن يكون باستطاعة مستخدمي المعلومات المالية مقارنة البيانات المالية للمنشأة على مرور الزمن ، وذلك لتحديد الاتجاهات بالنسبة لكل من الربحية والمركز المالي ، وقد تكون المقارنة مع منشآت أخرى من نفس القطاع ، أو مقارنة أداء المنشأة نفسه مع السنوات السابقة .[1]

الفرع الثاني: أهمية المعلومة المالية و أهدافها

أولا:أهمية المعلومة المالية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة ، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها ، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة ،ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة ، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومسقبلا ، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارت.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الإقتصادي ، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المالية تتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات ، وكذلك لامدادهم بمزيد من المعرفة ، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات ، وذلك عندما يستخدم متخذوا القرارات تلك المعلومات المالية كنسب احتمالية للإختيار بين البدائل المتاحة .[2]

ثانيا: أهداف المعلومة المالية

تتمثل أهداف المعلومات المالية في :[3]

- اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية ؛

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره،ص34 .

[2] عبد الرزاق حسن الشيخ ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الس**هم ،مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، تخص محاسبة وتمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2012 ، ص35 .

[3] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2000 ،ص25.

- دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ؛

- تقييم الموارد الإقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية ، وتقييم مصادر هذه الموارد سواء أكانت في شكل حقوق ملكية أم التزامات ؛

- التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للوحدة الاقتصادية .[1]

المطلب الثالث :مستخدموا المعلومات المالية

للمعلومات المالية مستخدمين كثر يختلفون باختلاف حاجاتهم إلى هذه المعلومات ، ويتمثل أهم مستخدميها في:

الفرع الأول:المستثمرون

يتطلب اتخاذ المستثمرين الحاليين والمحتملين لقرار الاستثمار في المنظمة توافر معلومات ملائمة عن المنظمة نفسها ، لتقييم مدى ملائمة فرصة الاستثمار فيها ، ومن المعروف أن العائد الحالي والمتوقع على الاستثمار يعتبر من أهم محددات اتخاذ قرار الاستثمار ، وأن هذا العائد يتأثر بدوره بربحية المنظمة الحالية والمستقبيلة . يحتاج المستثمرون إلى التعرف على مدى مقدرة المنظمة على الاستثمار والمنافسة في السوق ، والنمو في القيمة المالية للمنظمة لذلك يرى المستثمررون أن المعلومات التنبؤية المستمدة من القوائم المالية المستقبلية للمنظمة سوف تفيدهم في اتخاد قرار الاستثمار في المنظمة ، وأن قيمتها من وجهة نظرهم ستكون أكبر إذا تم مراجعة التنبؤات المالية المنشورة للمنظمة بواسطة مراجع مستقل ومحايد ، بل إن نوع رأيه الفني المحايد في هذا الشأن سوف يؤثر في قيمة المعلومات التي توفرها لهم التنبؤات المالية المنشورة.

الفرع الثاني: الزبائن

يعد الزبائن الدائنون ذوي أهمية للمنظمة وعامل مؤثر على حياتهم ، وهم غالبا مايرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبيا بقصد شراء خدماتها ومنتجاتها، وهم لا يقومون بتوقيع العقود إلا بعد دراسة الوضع المالي للشركة وهذه الدراسة تعتمد على المعلومات المالية الملائمة ولا سيما المستقبيلة منها . فكلما زادت أهمية الزبون كان بإمكانه أن يطلب المعلومات المالية التي يراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع الشركة أو عدمه ، والتأكد من أن مموليها سيوفون بتعهداتهم من حيث الكمية أو النوعية أو موعد التسليم.[2]

الفرع الثالث: العملاء

يهتم العميل بالحصول على بضائع أو خدمات من المورد بسعر جيد وبشروط دفع مريحة، حيث يستخدم المعلومات المالية التي ينشرها المورد وكذلك منافسوه من أجل معرفة ما إذا كانت الشروط التي حصل [3]

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره،ص25 .

[2] مصطفى يوسف سبسي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011 ، ص ص 74-76 .

[3] عادل بولجنيب، دور **المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014-2015، ص68.

عليها مماثلة لما تمنح لغيره ومع مايمنحه هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات عن طريق حساب متوسط فترة الائتمان للمورد والمنافسين، كما قد يكون من مصلحة العميل متابعة المراكز المالية لمورديه من أجل ضمان استمرا وانتظام التموين وتوقع أي انقطاع فيه.

الفرع الرابع: المقرضون

تختلف احتياجات المقرضين من المعلومات تبعا لاختلاف نوع القرض طويل الأجل أو قصير الأجل، فعادة مايهتم المقرضون في الأجل الطويل للمؤسسة والتي تمكنه من تسديد الفوائد وأصل القرض بالإضافة إلى التعرف على الطاقة الاقتراضية لها، وذلك بالتركيز على الجانب الأيسر للميزانية وحساب بعض النسب وذلك قبل منح القرض وبعده، ومن المهم لهم معرفة الوضع المالي للمقترضين والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والقيم الحقيقية للأصول الثابثة، بالإضافة إلى التعرف على مجالات استخدام القروض. أما المقرضون لأجل قصير فيهتمون بتحليل رأس المال العامل، المركز النقدي، حجم التمويل الذاتي، بالإضافة إلى حساب نسب السيولة والنقدية ومقارنتها بالمديونية قصيرة الأجل. [1]

الفرع الخامس: الموظفون

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم. [2]

الفرع السادس: الجمهور

تؤثر الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة على الجمهور بصفة جماعية أو فردية وذلك عن طريق خلق الثروة وحقنها في الاقتصاد المحلي، وكذلك عن طريق توفير فرص عمل. تساعد المعلومات المالية الجمهور العام على معرفة أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بها وفرص ازدهارها. من أجل أن تلبي المعلومات المالية هذه الاحتياجات يجب أن تتمتع بجودة عالية، وذلك بتوفرها على خصائص معينة تجعلها مفيدة لمستعمليها. وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة التطورات التي حدثت على الصعيد العالمي، وكذلك بسبب الفضائح المالية والمحاسبية التي أضعفت الثقة في المعلومات المالية المنشورة. وقد أثارت هذه الفضائح الكثير من التساؤلات حول جودة المعلومات المالية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ومدى صحة ومصداقية القوائم المالية التي تنتجها. [3]

الفرع السابع: الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة

---

[1] عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره،ص66 .

[2] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوئم المالية**، دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ،فلسطين ،2005 ، ص34 .

[3] عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68 .

وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني. [1]

الشكل رقم (3): مستخدموا المعلومات المالية.

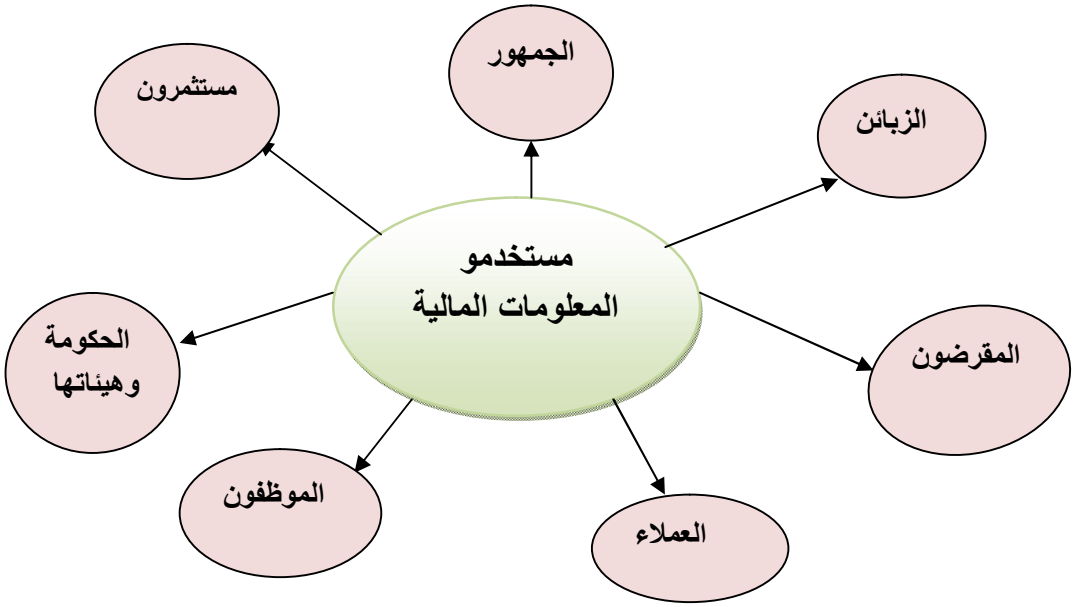

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

- مصطفى يوسف السبسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-76.
- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص68.
- فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص34.
- بلعيد وردة، مرجع سبق ذكره، ص86.

المبحث الثاني: محددات جودة المعلومة المالية

مما لاشك فيه أن المعلومات المالية أصبحت من أهم العناصر التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتنوعة، ولكي تكون هذه المعلومات دقيقة يجب أن تتسم بالجودة ولكي تتحق هذه الأخيرة يجب اشتمالها على مجموعة من الخصائص سواء كانت أساسية أو ثانوية، ويعتبر مفهموم الجودة من المفاهيم المعاصرة وذلك لما لها من أهمية كبيرة للمستخدمين أثناء إعداد القوائم والتقارير المالية، إضافة إلى إمكانية قياس المخاطر المختلفة والتنبؤ بها.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية و خصائصها

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومة المالية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة،[2] وجودة المعلومة المالية تعني ماتتمتع به هذه المعلومات من مصداقية، وماتحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من

[1] وردة بلعيد، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرى مكملة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2013 -2014 ، ص86 .

[2] ريمة مناع ، مولود لعرابة، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01 ، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 ، 2014، ص 219 .

التحريف والضلال، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. [1]

الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومة المالية

تبرز خصائص جودة المعلومات المالية في خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة للمعلومات وخاصية المصداقية، وخصائص ثانوية وهي قابلية المقارنة و قابلية الفهم.

أولا:الملائمة للمعلومات

أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها، أي بمعنى آخر قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين. ولضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توافر ثلاث خصائص فرعية:التوقيت المناسب للمعلومة، خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات.[2]

أ- التوقيت المناسب للمعلومة: يجب أن تتصف المعلومات بالحداثة، وأن تصل لمتخذي القرار في الوقت المناسب وإن تأخر وصول المعلومات لمتخذ القرار قد يحدث تغيرات سريعة في أثناء تأخر وصولها، مما يسبب خللا في اتخاذ القرار، فالمعلومات يجب أن تصل لمستخدميها في الوقت المناسب.[3]

ب- القيمة التنبؤية: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.

ج- **القيمة الإسترجاعية:** يقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناءا على هذه التوقعات.[4]

ثانيا: المصداقية

المصداقية تعني أن مستخدم المعلومات يمكن أن يعتمد عليها أو أن يثق بها، ويمكن اعتبار المعلومات ذات مصداقية عندما تعرض مايجب عرضه وعندما يمكن التحقق منها وعندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز. وللمصداقية ثلاث خصائص فرعية هي امكانية التحقق والمراجعة، الإخلاص في العرض، الحياد.

---

[1] علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 2011 ،ص98 .

[2] فارس هباش، ريمة مناع،**أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان، 2018 ، ص 632 .

[3] رامي إبراهيم عبد الرحمان الشقران، محمد علي ذيب عاشور، **نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في الجامعات ودورها في تحسين الأداء المؤسسي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص 24 .

[4] فراغ الفراغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 1999 ،ص ص 26- 27.

أ- **امكانية التحقق والمراجعة:** وهذه تأتي عندما يقوم واضعي معايير مستقلين يستخدمون طريقة قياس واحدة يصلون إلى نفس النتائج.

ب- **الإخلاص في العرض:** تعني التطابق والموافقة بين الأرقام المحاسبية والأوصاف مع مايحدث فعلا.

المصداقية إذا ضرورية للأفراد الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة لتقييم الحقائق المحتواة في المعلومات، وهي ضرورية جدا لنظام التدقيق المستقل. المدققون سيكون لديهم صعوبة بالغة لتقدير رأيهم حول المعلومات المالية إذا لم تكن قابلة للتحقق والمراجعة، ولكي تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تكون محايدة.

ج- **الحياد:** تعتبر المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين.[1]

إضافة إلى تلك الخصائص هناك خصائص أخرى ثانوية يجب توفرها في المعلومات المالية وهي القابيلة للمقارنة والثبات، القابلية للفهم.

ثالثا: القابلية للمقارنة والثبات

ويركز هذه المعيار على خاصية أساسية للمعلومات المالية وهي قابليتها لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن عام لآخر من جهة أخرى، حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ماحققه كل مشروع اتجاه الآخر أو من سنة لأخرى.[2]

ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة فإنه يجب أن تتوفر الشروط التالية:[3]

– سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس وبحيث يسهل إجراء تقسيم تلك المعلومات إلى معلومات متجانسة وإجراء عمليات التحليل عليها. وبما يفيد أن الالتزام بسياسة محاسبية واحدة من فترة مالية لأخرى سوف يزيد من مدى الثقة في المعلومات المالية، الأمر الذي يزيد حتما من مدى إدراك وتفهم مستخدمي هذه المعلومات، وبالتالي تتحقق أهدافهم منها.

– الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى حتى يمكن القول أن عملية المقارنة تتم بكفاءة وفعالية، وبما يفيد أن إضفاء قيمة عالية إلى المعلومات المالية و لتفادي أخطاء القياس فإن الأمر يستلزم الالتزام بسياسة ثابتة من فترة مالية لأخرى، ولا يعني الثبات فقط اتباع طريقة معينة فقط بل يعني أيضا الثبات في تفسير الطريقة المتبعة.

[1] فراغ الفراغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 27 .

[2] خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2005 ، ص 36 .

[3] نفس المرجع، ص36 .

رابعا: القابلية للفهم

إن قابلية المعلومات المالية للفهم يعتمد على مؤشرين مهمين هما:

أ- درجة الوضوح والبساطة: والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل، لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في ايصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها.

ب- مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات: لإن مستوى الفهم للمعلومات المالية همزة وصل بين المعلومات المالية التي يجب أن تكون مفيدة، وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن فهمها والاستفادة منها. [1]

و يمكن توضيح خصائص جودة المعلومة المالية من خلال الشكل الآتي:

[1] فارس هباش، ريمة مناع، مرجع سبق ذكره، ص 632 .

الشكل رقم(4): خصائص جودة المعلومة المالية

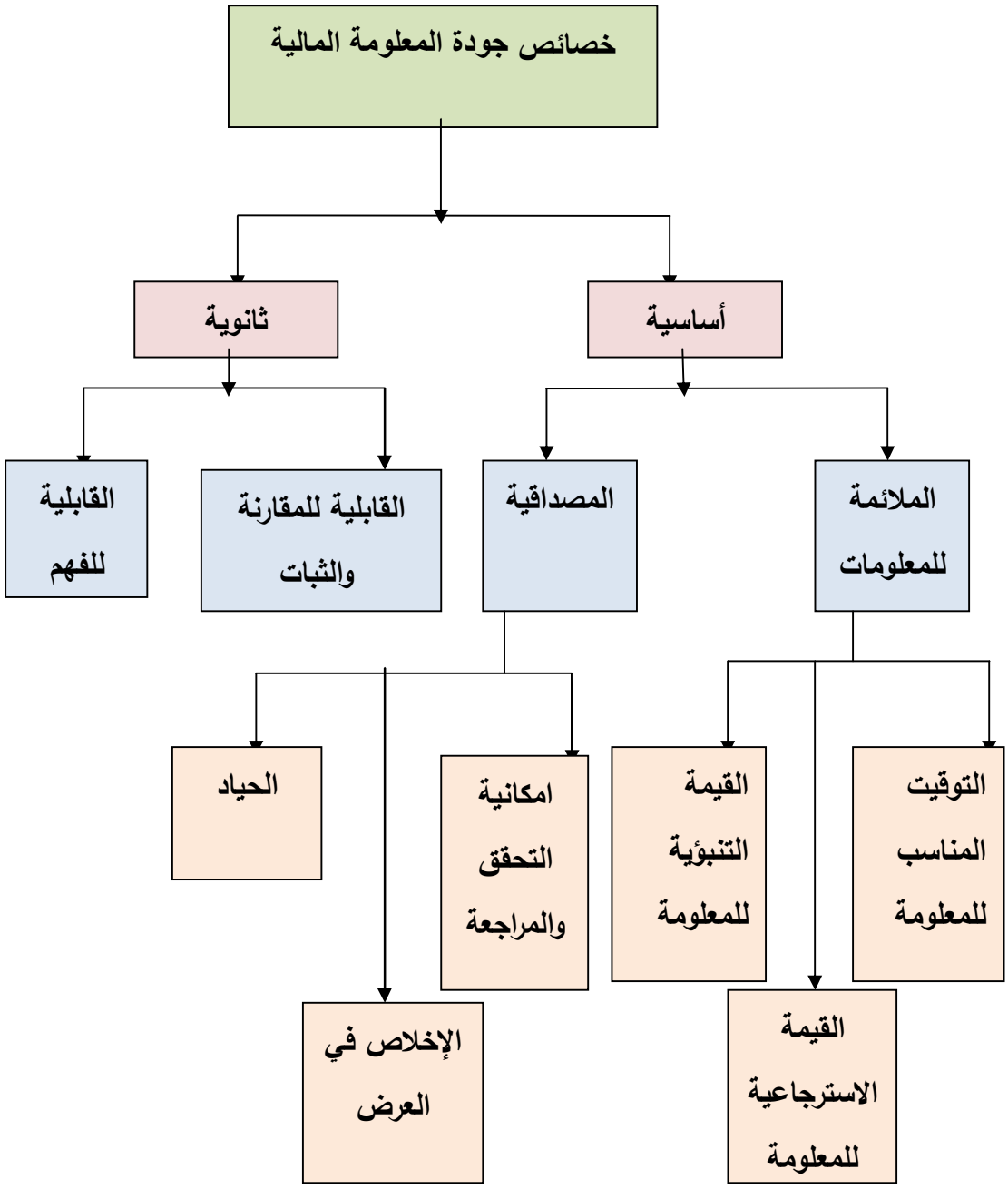

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

- رامي إبراهيم عبد الرحمان الشقران، محمد علي ذيب عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- فراغ الفراغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.
- خليل عواد أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص36.
-فارس هباش، ريمة مناع، مرجع سبق ذكره، ص 632.

المطلب الثاني: محددات قياس جودة المعلومة المالية

لتكتسي هذه الجودة الطابع العلمي والعملي للبحث من خلال توفر مجموعة الخصائص السابقة الذكر، يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المالية على النحو التالي:

الفرع الأول: الدقة

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

الفرع الثاني: المنفعة

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة الصور التالية:

أولا: المنفعة الزمنية

وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ثانيا: المنفعة التقييمية والتصحيحية

وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج وتنفيذ القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات النتائج.[1]

الفرع الثالث: الفاعلية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد متاحة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات. أيضا الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا للتحقق.[2]

---

[1] سمية بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 -2018 ،ص145 .

[2] أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ، ص57.

الفرع الرابع: التنبؤ

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.[1]

الفرع الخامس: الكفاءة

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف الوحدة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات التي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات.

وهنا تبرز أهمية ونجاح عمل المحاسبي ودقة سير العمليات فيه، وهذا من خلال انتاجه كمية من المعلومات التي يستفاد منها من قبل الأطراف المستخدمة للمعلومات وكذلك حلقة وصل في تكامل نظم المعلومات في الوحدة، بحيث يجهز الأنظمة المختلفة في الوحدة بالمعلومات الدقيقة واستخدامها من قبلهم.[2]

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية

من أجل تحقيق جودة المعلومة المالية يجب توفر مجموعة من المتطلبات هي:[3]

الفرع الأول:المتطلبات القانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

الفرع الثاني:المتطلبات الرقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

---

[1] أحمد عبد الهادي بشير، مرجع سبق ذكره، ص57 .

[2] جيوار أحمد سالار محمد، **أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة الموصل، العراق، 2006 ، ص67 .

[3] جمعة هوام، نوال لعشوري، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، المنعقد بجامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، يومي 07 -08 ديسمبر 2010 ،ص 17.

الفرع الثالث:المتطلبات المهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداة العملية المالية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم .

الفرع الرابع:المتطلبات الفنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.[1]

المبحث الثالث: علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

يهتم التدقيق الجبائي يهتم بمراقبة مختلف التصريحات و العمليات المحاسبية ذات الطابع الجبائي على مستوى المؤسسة، فهو أحد الآليات الرقابية الداخلية التي تلعب دورا هاما في التأثير على جودة المعلومات المالية.

المطلب الأول: دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية ملائمة المعلومة المالية

تتميز المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها أكثر جودة وفائدة لمستعمليها، ومن بين هذه الخصائص خاصية الملائمة وتتحقق الملائمة عن طريق معرفة مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات، إذ أن هذه الخاصية ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذاك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، كما أن الملائمة ترتبط ارتباطا وثيقة بمفهوم الأهمية النسبية ، بحيث لا تكون المعلومة ملائمة الا اذا كانت ذات أهمية نسبية ، و تكون المعلومة ذات أهمية النسبية إذا كان مقدار الخطأ أو التحريف فيها يؤثر على عملية إتخاذ القرار، ومن خلال التدقيق الجبائي يمكن معرفة مقدار الخطأ و التحريف في التصريحات الجبائية ، وقيم الضرائب و الرسوم بمقارنتها مع التسجيلات المحاسبية، كما أن المدقق الجبائي يعمل على تصحيح الأخطاء التي ترتكبها الشركة فيما يخص التصريحات والإلتزامات الضريبية، وبالتالي يقوم بتصحيح المعلومات التي كانت مبنية على أسس خاطئة والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة ، وبالتالي سيساهم في ضمان معلومات ملائمة تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.[2]

المطلب الثاني: دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية موثوقية المعلومة المالية

حتى تكون المعلومة المالية موثوقة لابد أن تكون خالية من الأخطاء و التحريف و التحيز، أي أن تكون القوائم المالية التي تتضمنها ذات صورة صادقة، وحتى تتوفر المعلومة المالية على خاصية الموثوقية ينبغي توفرها على خمس شروط:

- الصدق: أي أن تعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية المالية التي تعبر عنها،

[1] جمعة هوام، نوال لعشوري، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] عائشة عموري، نرجس حميمش ،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات، أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية**، المجلد10 العدد2 2017 ، ص ص648 -649 .

- الحياد: أي أن الذي يعالجها و يسجلها يكون غير متحيز لأي طرف في الشركة،
- الجوهر فوق الشكل: ويقصد بذلك أن تعبر المعلومات المالية عن جوهر العمليات وليس مجرد شكلها القانوني،
- الحيطة و الحذر: ويقصد بذلك أن يراعى المحاسب عند تسجيله المعلومات المالية درجة الحيطة و الحذر مثل تكوين مؤونات تدنى قيم الزبائن، الاحتياطات، مؤونات الأخطار، ....الخ.
- الإكتمال: ويعنى ضرورة الافصاح الكامل عن المعلومات المالية دون طمس الحقائق و إخفاء التفاصيل،

ويلعب المدقق الجبائي دورا بارزا في التأكد من توفر شروط الموثوقية في المعلومات المالية، فدوره الأساسي المدقق الجبائي يتمثل في إعطاء رأيه المحايد حول مدى صحة التصريحات الجبائية ومبالغ الضرائب و الرسوم، وبالتالي سيضمن في حدود فحصه خلو المعلومات المالية من الأخطاء والغش والتلاعب و التهرب الجبائي وحتى يقوم بهذا الدور لابد للمدقق أن يكون محايدا بالرغم من صعوبة توفر هذا الشرط لاسيما كون المدقق الجبائي موظفا يتم تعيينه داخل المؤسسة، إلا أن العملية الرقابية التي يقوم بها تخلق للمؤسسة قيمة مضافة تتمثل في زيادة درجة موثوقية المعلومات المالية من طرف بقية الاطراف الرقابية كالمدقق الخارجي و مفتشية الضرائب.

المطلب الثالث: دور التدقيق الجبائي في تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي فهي التي تعكس صورة المؤسسة ، مركزها المالي و نتيجة نشاطها، وتعد مصدرا مهما من أجل اتخاذ القرارات وذلك استنادا للمعلومات المالية التي تحتويها، و يتمثل هدف التدقيق الجبائي في البحث عن مدى صحة وحقيقة حسابات المؤسسة، واكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة فيها، والتي يكون لها تأثير على جودة المعلومات الواردة بهذه القوائم في مجملها، ويقوم المدقق الجبائي أيضا بفحص المعلومات من الناحية الجبائية عن طريق التحقق من مبالغ الضرائب الواجب دفعها والرسوم، ويتأكد من المعلومات الموجودة في التصريحات الجبائية ويقارنها مع ماهو محاسبي ليتأكد من دقة المعلومات مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، والضرائب المؤجلة، وعليه فإن التتدقيق الجبائي يعمل على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية حتى تكون تلك القوائم صادقة وتعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

خلاصة

إن المعلومة المالية باختلاف خصائصها وأهدافها ومستخدميها لها أهمية كبيرة في المؤسسة بحيث تعكس مركزها المالي و نتيجة نشاطها وصورتها أمام جمهور المستخدمين و أصحاب المصالح، المستثمرين وكذا المنافسين في السوق، بما يساعدهم على اتخاذ مختلف القرارات، و لكي تتصف المعلومة المالية بالجودة لابد من توفر مجموعة من الخصائص التي لابد من الرقابة على مدى توفرها لتحقيق تلك الجودة، و من بين مختلف الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية في المؤسسة يبرز التدقيق الجبائي، حيث يقوم المدقق بالرقابة على مختلف الجوانب الجبائية للمعلومات المالية، و يساعدها في كشف مختلف الاختلالات والأخطاء والتلاعبات التي قد تمارس بقصد أو بدون قصد، مما يساهم في إعطاء صورة صادقة لهيئات التحصيل الضريبي و يمنع التهرب الضريبي و يضمن حقوق الدولة من الإيرادات الجبائية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: قياس مدى صلاحية أداة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تمهيد

من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ونظرا لحداثة تجربة الجزائر فيما يخص" التدقيق الجبائي" مقارنة بالدول المتقدمة، ونظرا لقلة الدراسات الميدانية حول العلاقة بين التدقيق الجبائي و المعلومات المالية -على الأقل في الجزائر-، ارتأينا اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، و ذلك عن طريق الاستبيان، الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بناءا على قواعد إحصائية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول" **الاطار المنهجي للدراسة**" حيث تناولنا في المطلب الاول مجتمع وعينة الدراسة، أما المطلب الثاني فتضمن شرح أداة الدراسة.

المبحث الثاني "**قياس مدى صلاحية أداة الدراسة**" ويتمثل المطلب الاول في قياس صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبيان، المطلب الثاني اختبار الفاكرونباخ لثبات الاستبيان، وفي المطلب الثالث اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

المبحث الثالث "**تحليل النتائج واختبار الفرضيات**" يتضمن المطلب الاول تحليل وتفسير اجابات عينة الدراسة، أما المطلب الثاني فيتمثل في اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة و عينتها، و كذلك أداة الدراسة المستخدمة، وطرق إعدادها، والأدوات الإحصائية التي تم الإعتماد عليها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والبعض من مفتشيات الضرائب الموجودة على مستوى ولاية جيجل ، وتتمثل هذه المؤسسات في: الشركة الإفريقية للزجاج، مؤسسة عياشي للغرانيت، مؤسسة نفطال، إضافة إلى مفتشيات الضرائب المتواجدة في بلدية الطاهير.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تشمل عينة الدراسة 33 مفردة من المجتمع الأصلي لمجتمع الدراسة وتتكون من الفئات التالية: المدققين بالمؤسسات الإقتصادية، مفتشي الضرائب، إطارات بالمؤسسات الإقتصادية، إطارات بدار المالية، ويمثل الجدول التالي عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة:

الجدول رقم01: الإحصائيات الخاصة بالاستبيان.

الاستبيان	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبيانات المسترجعة	**33**	**%73,33**
الاستبيانات غير المسترجعة	**12**	**%26,67**
الاستبيانات الكلية	**45**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

بغية إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات وسنتطرق إلى التعريف بهذا الأخير وذكر مختلف تقسيماته.

الفرع الأول: تعريف الاستبيان

قد اعتمدنا على الاستبيان كونه يعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة مجموعة من الأسئلة، حيث كانت هذه الأسئلة بشكل مغلق أي على المجيب أن يضع العلامة (×) أمام الإجابة نعم أو لا ، وقد تم طباعة الاستبيان على أوراق عادية متضمنة 34 سؤال باللغة العربية، أما عملية إنجاز الاستبيان فقد تمت على مراحل هي:

- إعداد استبيان أولي من اجل استخدامه في جمع البيانات و المعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف لاختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولى حسب ما يراه المشرف.
- محاولة عرض الاستبيان على المحكمين لكن تبين صعوبة التواصل بسبب الظروف الصحية الراهنة وضيق الوقت.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية و تعديل ما هو ضروري،
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

الفرع الثاني: تقسيمات الاستبيان

لقد تم إعداد الاستبيان وتشكيله كما يلي:

أولا:القسم الأول

يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتشمل الجنس، العمر، الوظيفة، الخبرة المهنية، والمؤهل العلمي.

ثانيا: القسم الثاني

ويتمثل في محاور الاستبيان بحيث يتكون من محورين وهما كالتالي:

- المحور الأول: مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ويشمل 20 سؤال.
- المحور الثاني: دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ويشمل 14 سؤال.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المعتمدة

من أجل تحليل البيانات استخدمنا الإحصاء الوصفي الذي يعتمد على العديد من المقاييس وكذا اختبار الفرضيات، كما استعنا بالبرنامج الاحصائي الجاهزSPSS من أجل الحصول على النتائج المطلوبة، وتتمثل المعالجات الاحصائية المعتمدة في مايلي:

أ- النسب المئوية و التكرارات.

ب- معامل ارتباط "بيرسون" لقياس صدق الاتساق الداخلي و البنائي لفقرات ومحاور الاستبيان.

ج- اختبار "الفاكرونباخ" لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

د- اختبار "كولمجروف سمرنوف" لمعرفة نوع البيانات ، هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

ه- حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لبنود الاستبيان.

و- إختبار ثنائي الحد Binomial test الغير معلمي، لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: قياس مدى صلاحية أداة الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى قياس مدى صلاحية هذه الدراسة من خلال صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبيان، واختبار مختلف الأساليب الإحصائية المعتمدة.

المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبيان

الفرع الأول: صدق الاستبيان

أولا: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محوري الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه[1]. وتعتبر علاقة الارتباط قوية إحصائيا، إذا كان مستوى الدلالة الإحصائي المرافق لمعامل الارتباط صغير (اقل من 0.05) ، أما إشارة معامل الارتباط ، فإذا كانت موجبة فان العلاقة طردية، و إذا كانت سالبة فان العلاقة عكسية.

ويوضح الجدول رقم(02) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول" مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية" والدرجة الكلية للمحور.

جدول رقم (02): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

الرقم	الفقرة	معامل برسون للإرتباط	القيمة الإحتمالية (sig)
01	ممارسة التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية غير إجبارية	0,319	0,070
02	تختلف ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر من مؤسسة إلى أخرى	0,389	*0,025
03	توجد دورات تكوينية خاصة بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر	0,398	*0,025
04	هناك معوقات تحد من القيام بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر	0,386	*0,027
05	يفحص التدقيق الجبائي مدى احترام المؤسسة للالتزامات القانونية الجبائية التي تقع على عاتقها	0,750	**0,000
06	يقوم المدقق الجبائي دوريا بالكشف وتصحيح أي خطأ أو انحراف جوهري في مبالغ الالتزامات المالية	0,560	**0,001
07	يقوم المدقق الجبائي دوريا بمراقبة عدم الانتظام والدقة في	0,660	**0,00

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، **العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة،** دراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص63.

	التصريحات الجبائية للمؤسسات		
08	يسعى المدقق الجبائي لقياس مدى استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص الضريبية والمزايا الممنوحة لها بموجب القانون	**0,532**	***0,001**
09	يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالكفاءة المهنية	**0,452**	***0,008**
10	يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالخبرة المهنية	**0,260**	**0,144**
11	يتم القيام بعملية التدقيق من طرف أشخاص يتمتعون بالحياد والاستقلالية عند أداء مهامهم	**0,662**	****0,00**
12	يتم استخدام معايير مهنية أثناء القيام بعملية التدقيق الجبائي	**0,852**	****0,000**
13	يقوم المدقق الجبائي دوريا بوضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة المستندات والتصريحات الجبائية	**0,347**	***0,048**
14	يقوم المدقق الجبائي دوريا بكتابة تقرير يتضمن رأيه حول مدى صدق ودقة التصريخات الجبائية	**0,609**	****0,000**
15	يقوم المدقق الجبائي دوريا بإعداد تشخيص عام لاكتشاف الفرص والتهديدات للمؤسسة	**0,478**	****0,005**
16	يطلع المدقق الجبائي باستمرار على مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التي تتعامل بها المؤسسة	**0,793**	****0,000**
17	يقوم المدقق الجبائي بفحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون	**0,793**	****0,000**
18	يعمل المدقق الجبائي على الحد من حالات الغش في رقم الأرباح الخاضع للضريبة	**0,793**	****0,000**
19	يلعب التدقيق الجبائي دورا بارزا في مساندة مفتشية الضرائب عند أداء مهامها الرقابية	**0,809**	****0,000**
20	يتم اكتشاف التهرب الضريبي الموجود في التصريحات الجبائية عن طريق التدقيق الجبائي	**0,723**	****0,000**
الارتباط دال إحصائيا عندمستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss-**أنظر الملحق رقم (02).**

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط موجبة ودالة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ ، وبذلك يمكن القول أن فقرات المحور الثاني ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

يوضح الجدول رقم (02) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني دور التدقيق الجبائي في تحقيق المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية، والدرجة الكلية للمحور.

جدول رقم (03): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور.

	الفقرة	معامل برسون للارتباط	القيمة الإحتمالية (sig)
01	تتميز المؤسسات الجزائرية أنها تفصح عن كل المعلومات المالية الضرورية لاتمام العمليات الرقابية الجبائية	0,588	**0,000
02	تتميز المؤسسات الجزائرية بأنها تفصح عن كل المستندات والتقارير الضرورية لاتمام العمليات الرقابية الجبائية	0,787	**0,00
03	يتم الإفصاح عن العلومات المالية الملائمة لاتخاد القرارت لمختلف أصحاب المصالح في الوقت المناسب	0,406	*0,019
04	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالموثوقية	0,780	**0,000
05	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالحياد	0,759	**0,000
06	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالاكتمال	0,497	**0,003
07	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية المقارنة	0,475	**0,005
08	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية الفهم	0,301	0,089
09	تعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا أعطت قيمة لتصحيح مسار المؤسسة	0,513	**0,002
10	يعتبر المدقق الجبائي آلية رقابية فعالة لتحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية	0,349	*0,047
11	يساهم المدقق الجبائي في جعل المعلومة المالية خالية من الأخطاء والتحيز	0,508	**0,003
12	للتدقيق الجبائي دور كبير في تعزيز موثوقية المعلومات المالية	0,491	**0,004
13	يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف الأخطاء الموجودة في المعلومات المالية	0,395	*0,023

14	يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف التلاعب الموجود في المعلومات المالية	**0,508**	**0,003****
الارتباط دال إحصائيا عندمستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss-**أنظر الملحق رقم (02).**

يوضح الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط موجبة ودالة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ ، وبذلك يمكن القول أن فقرات المحور الثاني ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

الجدول الآتي يبين معاملات الارتباط بين مجموع كل محور من محاور الاستبيان، مع المجموع الكلي لفقرات الاستبيان:

الجدول رقم(04): معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

المحور	العنوان	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
الأول	مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	**0,550**	**0,001**
الثاني	دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	**0,550**	**0,001**
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائجspss –**أنظر الملحق رقم(03).**

يوضح الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط في محوري الاستبانة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: اختبار الفاكرونباخ للثبات

يعتبر هدا المعامل من أهم مقاييس الثبات، فهو يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، ويمكن صياغة معادلة ألفا كمايلي:

$$\partial \equiv \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \times 1 \times \frac{\sum \text{ع2ب}}{\text{ع2ك}}$$

بحيث:

مج ع2ب: مجموع تباينات البنود.

ع2ك : تباين الاستبيان ككل.

ن: عدد بنود الاستبيان.

و باستخدام برنامج SPSS تم استخراج المعاملات كمايلي :

جدول رقم(05): معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
المحور الأول	**20**	**0,866**
المحور الثاني	**14**	**0,804**
المحورين معا	**34**	**0,892**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss- **أنظر الملحق رقم (04).**

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفاكرونباخ مرتفعة لكل محور، وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا، وبذلك يمكن تأكيد صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

يستخدم اختبار كولمجروف- سمرنوف في معرفة ما إذا كانت البيانات محل الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أو لا ولذلك سنضع الفرضيات التالية:

0H: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

1H: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

عند مستوى المعنوية sig لكل المحاور أكبر من 0,01 نرفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لاتتبع التوزيع الطبيعي، ونقبل الفرضية المبدئية التي تقول أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية0,01.

الجدول رقم(06): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الاستبيان	0,191	0,004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائجspss- **أنظر الملحق رقم (05).**

من الجدول السابق ينتج أن مستوى المعنوية أقل من 0,01 ، لذلك نرفض الفرضية العدمية التي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي، و بالتالي لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية، و يجب استخدام اختبار ثنائي الحد Binomial test كبديل مناسب والذي يعتبر اختبار غير معلمي.

المبحث الثالث: تحليل النتائج و إختبار الفرضيات

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض النتائج المتوصل إليها في الاستبانة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الاستمارات المسترجعة.

المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة

تم تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة والوظيفة.

الفرع الأول: الجنس

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق مايوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	21	63.6%
أنثى	12	36.4%
المجموع	33	100%

الشكل رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

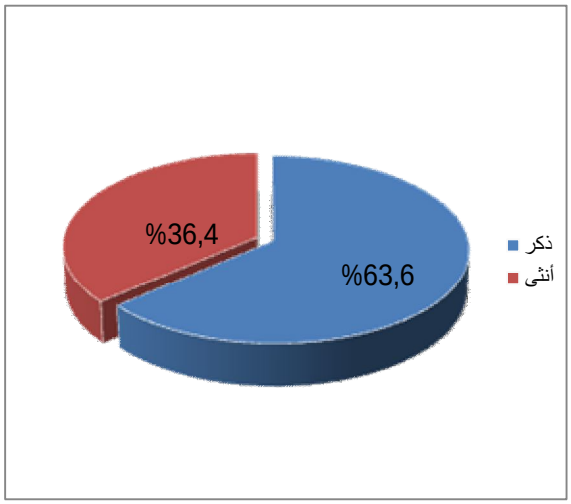

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-**أنظر الملحق رقم (06).**

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس أغلبهم ذكور، حيث بلغت نسبتهم63,6% مقابل 36,4% إناث.

الفرع الثاني: العمر

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث السن وفق مايوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(08): توزيع عينة الدراسة حسب العمر. **الشكل رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب العمر.**

البيان	التكرار	النسبة التراكمية
أقل من 30سنة	1	%3
من30إلى 40سنة	19	%57,6
من41إلى 50سنة	9	%27,3
أكبرمن 50سنة	4	%12,1
المجموع	33	%100

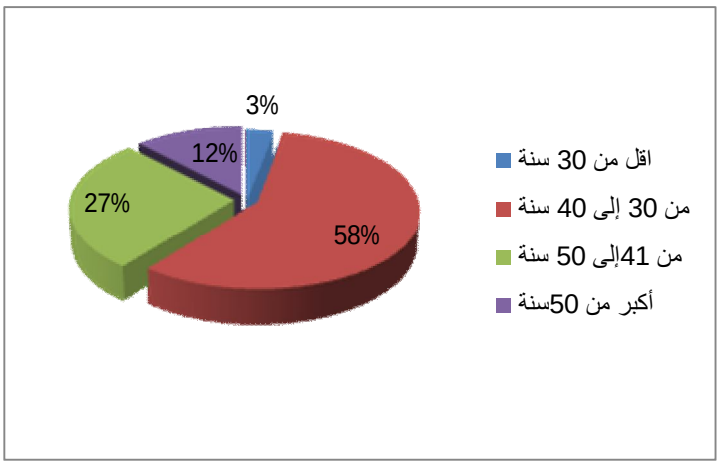

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-**أنظر الملحق رقم (06).**

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر معظمهم تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة بنسبة 57,6%ثم تليها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة تقدر ب27,3%ثم الفئة التي أكبر من 50 سنة بنسبة 12,5%وأخيرا الفئة التي أعمارها أقل من 30 سنة بنسبة3 %.

الفرع الثالث: المؤهل العلمي

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغير المؤهل العلمي وفق الجدول والشكل الموالبين:

الجدول رقم(09):توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة. الشكل رقم(07): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة.

	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	9	%27,3
ليسانس	22	%66,7
ماجيستير	2	%6,1
المجموع	33	%100

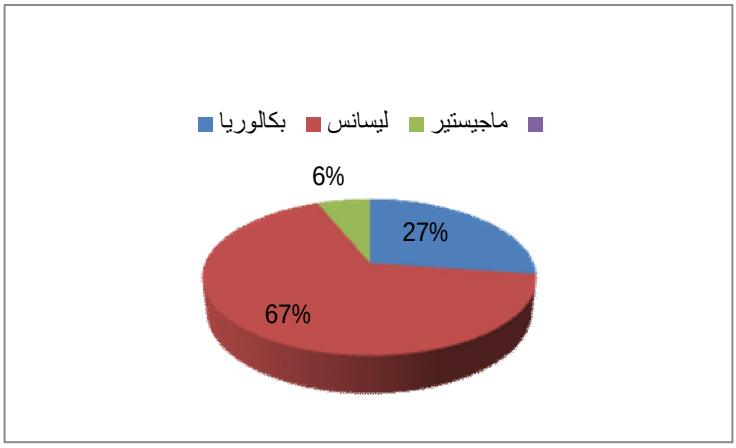

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-**أنظر الملحق رقم (06).**

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن الفئة الغالبة هي حاملي شهادة ليسانس بنسبة 66,7%وهي نسبة كبيرة مقارنة مع البقية، ثم تليها أفراد العينة الذي مستواهم بكالوريا بنسبة 27,3%وأخيرا الذين مستواهم ماجيستير بنسبة 6,1%.

الفرع الرابع: سنوات الخبرة

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغير سنوات الخبرة وفق الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم(10):توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	8	%24,2
من5 إلى 10 سنوات	11	%33,3
من 11 إلى 15 سنة	8	%24,2
من 16 إلى 20 سنة	1	%3
أكثر من 20 سنة	5	%15,2
المجموع	33	%100

الشكل رقم (08): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

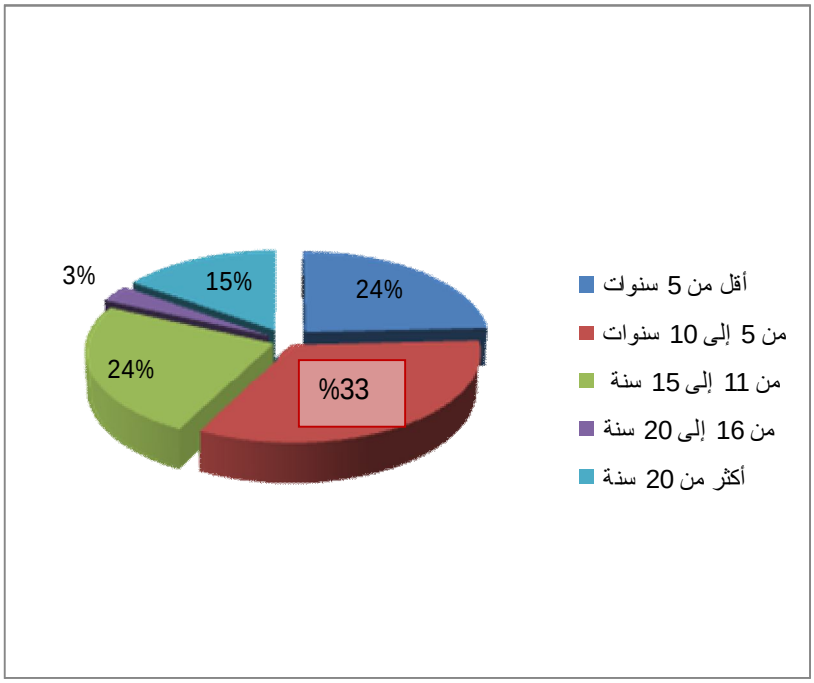

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-**أنظر الملحق رقم (06).**

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة هم الذين خبرتهم تتراوح مابين 5 سنوات إلى 10 سنوات هي الغالبة بنسبة 33,3%ثم تليها الفئتين التي خبرتهم تتراوح مابين 11 إلى 15 سنة وأقل من 5 سنوا بنسبة 4, 24%، تليها الفئة التي خبرتهم أكبر من 20 سنة بنسبة 2, 15%وأخيرا الفئة التي تتروح خبرتهم مابين 16 إلى 20 سنة بنسبة 3%.

الفرع الخامس: الوظيفة الحالية

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغير الوظيفة الحالية في الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(11): توزيع العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدقق جبائي	6	%18,1
محاسب	3	%9,1
إطار بمؤسسة اقتصادية	5	%15,1
مفتش ضرائب	13	%39,4
مسؤول الخزينة	2	%6,1
عامل بالمؤسسة	4	%12,1
المجموع	33	%100

الشكل رقم(09): توزيع العينة حسب الوظيفة.

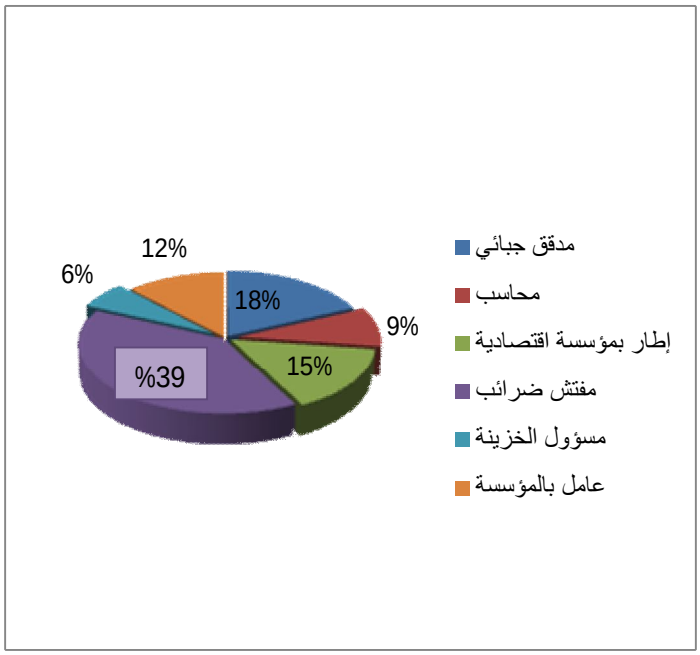

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-**أنظر الملحق رقم (06).**

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية يغلب عليها وظيفة مفتش الضرائب وذلك بنسبة 39.4% تليها وظيفة مدقق الجبائي بنسبة 1, 18 % ثم بعدها وظيفة إطار بمؤسسة اقتصادية حيث بلغت نسبتها 15,1% تأتي بعدها وظيفة عامل بالمؤسسة بنسبة تقدر ب12,1% تليها وظيفة المحاسب حيث بلغت نسبتها 9,1 % وأخيرا وظيفة مسؤول الخزينة بنسبة 6.1% .

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة قد تم حوصلة نتائج الاستبيان قي جداول، وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان،ثم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (لا، نعم) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي تعبر عن الأوزان وهي (لا=1، نعم=2)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 1 على 2، حيث يمثل الرقم 1عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة) والرقم 2 يمثل عدد الإختيارات وعند قسمة 1 على 2ينتج طول الفترة ويساوي 0,5 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مقياس تحديد الأهمية للمتوسط الحسابي.

المتوسط الحسابي	الأهمية
1 إلى أقل من1,50	لا
1,50 إلى 2	نعم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفرع الأول:عرض وتحليل نتائج مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

في مايلي عرض نتائج آراء العينة المدروسة حول مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية:

الجدول رقم (13): نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية.

فقرات المحور	المقياس	لا	نعم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ممارسة التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية غير إجبارية	التكرار	20	13	1,3939	0,4962
	النسبة	60,6	39,4		
تختلف ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر من مؤسسة إلى أخرى	التكرار	5	28	1,8485	0,3641
	النسبة	15,2	84,8		
توجد دورات تكوينية خاصة بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر	التكرار	5	28	1,8485	0,3641
	النسبة	15,2	84,8		
هناك معوقات تحد من القيتم بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر	التكرار	7	26	1,7879	0,4151
	النسبة	21,2	78,8		
يفحص التدقيق الجبائي مدى احترام المؤسسة للالتزامات القانونية الجبائية التي تقع على عاتقها	التكرار	3	30	1,9091	0,2919
	النسبة	9,1	90,9		
يقوم المدقق الجبائي دوريا بالكشف وتصحيح أي خطأ أو انحراف جوهري في مبالغ الالتزامات الجبائية	التكرار	6	27	1,8182	0,3916
	النسبة	18,2	81,8		
يقوم المدقق الجبائي دوريا بمراقبة عدم الانتظام والدقة في التصريحات الجبائية للمؤسسات	التكرار	3	30	1,9091	0.2919
	النسبة	9,1	90,9		

يسعى المدقق الجبائي لقياس مدى استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص الضريبية والمزايا الممنوحة لها بموجب القانون	التكرار	5	28	1,8485	0,3641
	النسبة	15,2	84,8		
يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالكفاءة المهنية	التكرار	3	30	1,9091	0,2919
	النسبة	9,1	90,9		
يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالخبرة المهنية	التكرار	9	24	1,7273	0,4522
	النسبة	27,3	72,7		
يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالحياد و الاستقلالية عند أداء مهامهم	التكرار	4	29	1,8788	0,3314
	النسبة	12,1	87,9		
يتم استخدام معايير مهنية أثناء القيام بعملية التدقيق الجبائي	التكرار	1	32	1,9697	0,1740
	النسبة	3,0	97,0		
يقوم المدقق الجبائي دوريا بوضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة المستندات والتصريحات الجبائية	التكرار	4	29	1,8788	0,3314
	النسبة	12,1	87,9		
يقوم المدقق الجبائي دوريا بكتابة تقرير يتضمن رأيه حول مدى صدق ودقة التصريحات الجبائية	التكرار	4	29	1,8788	0,3314
	النسبة	12,1	87,9		
يقوم المدقق الجبائي دوريا بإعداد تشخيص عام لاكتشاف الفرص والتهديدات للمؤسسة	التكرار	4	29	1,8788	0,3314
	النسبة	12,1	87,9		
يطلع المدقق الجبائي باستمرار على مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التي تتعامل بها المؤسسة	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
يقوم المدقق الجبائي بفحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
يعمل المدقق الجبائي على الحد من حالات الغش في رقم الأرباح الخاضع للضريبة	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
يلعب التدقيق الجبائي دورا بارزا في مساندة مفتشية الضرائب عند أداء مهامها الرقابية	التكرار	3	30	1,9091	0,2919
	النسبة	9,1	90,9		

يتم اكتشاف التهرب الضريبي الموجود في التصريحات الجبائية عن طريق التدقيق الجبائي	**التكرار**	**5**	**28**	**1,8485**	**0,3641**
	النسبة	**15,2**	**84,8**		
المتوسط والانحراف العام				**1,8530**	**0,1798**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss**-أنظر الملحقين رقم (06،07).**

يظهر الجدول أعلاه اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة حول مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي **1,8530** والذي يقع ضمن الفئة الثانية وهي الفئة التي تشير إلى درجة **نعم** والتي تؤكد تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام **0,1798** ، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف المراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

في الفقرة الأولى بلغ المتوسط الحسابي **1,3939** وهو محصور ما بين **1** و**1,50** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة لا توافق على أن ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر غير إجبارية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **لا 60,6%** ونسبة الإجابة ب **نعم 39,4%**، أما الانحراف المعياري **0,4962** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثانية بلغ المتوسط الحسابي**1,8485** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر تختلف من مؤسسة إلى أخرى حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 84,8%** ونسبة الإجابة ب **لا 2,15%**، أما الانحراف المعياري **0,3641** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثالثة بلغ المتوسط الحسابي **1,8485** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه توجد دورات تكوينية خاصة بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 84,8%** ونسبة الإجابة ب **لا 15,2%**، أما الانحراف المعياري **0,3641** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الرابعة بلغ المتوسط الحسابي **1,7879** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه توجد معوقات تحد من القيام بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 78,8%** ونسبة الإجابة ب **لا 21,2%** ، أما الانحراف المعياري **0,4151** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الخامسة بلغ المتوسط الحسابي**1,9091** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التدقيق الجبائي يفحص مدى احترام المؤسسة للالتزامات القانونية الجبائية

التي تقع على عاتقها حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة ب **لا9,1%** ، أما الانحراف المعياري **0,2919** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السادسة بلغ المتوسط الحسابي **1,8182** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يقوم دوريا بالكشف وتصحيح أي خطأ أو انحراف جوهري في مبالغ الالتزامات الجبائية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 81,8%** ونسبة الإجابة ب **لا18,2%**، أما الانجراف المعياري**0,3916** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السابعة بلغ المتوسط الحسابي **1,9091** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق يقوم دوريا بمراقبة عدم الانتظام والدقة في التصريحات الجبائية للمؤسسات حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 9,1%**، أما الانحراف المعياري**0,2919** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثامنة بلغ المتوسط الحسابي **1,8485** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يسعى لقياس مدى استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص الضريبية والمزايا الممنوحة لها بموجب القانون حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 84,8%** ونسبة الإجابة بـ **لا 15,2%**، أما الانحراف المعياري**0,3641** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة التاسعة بلغ المتوسط الحسابي **1,9091** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالكفاءة المهنية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة **ب لا9,1%**، أما الانحراف المعياري**0,2919** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة العاشرة بلغ المتوسط الحسابي **1,7273** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالخبرة المهنية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 72,7%** ونسبة الإجابة ب **لا27,3%**، أما الانحراف المعياري**0,4522** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة إحدى عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,8788** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف أشخاص يتمتعون بالحياد والاستقلالية عند أداء مهامهم حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم87,9%** ونسبة الإجابة ب **لا12,1%**، أما الانحراف المعياري**0,3314** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة اثنا عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9697** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم استخدام معايير مهنية أثناء القيام بعملية التدقيق الجبائي حيث بلغت نسبة الإجابة ب نعم **97,0%** ونسبة الإجابة ب **لا3,0%**، أما الانحراف المعياري **0,1740** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثالثة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,8788** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يقوم دوريا بوضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة المستندات والتصريحات الجبائية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 87,9%** ونسبة الإجابة ب **لا12.1%** ، أما الانحراف المعياري **0,3314** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الرابعة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,8788** و هو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق يقوم دوريا بكتابة تقرير يتضمن رأيه حول مدى صدق ودقةالتصريحات الجبائية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 87,9%** ونسبة الإجابة ب **لا12,1%**، أما الانحراف المعياري**0,3314** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الخامسة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,8788** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يقوم دوريا بإعداد تشخيص عام لاكتشاف الفرص والتهديدات للمؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 87,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 12,1%** ،أما الانحراف المعياري **0,3314** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السادسة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9394** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يطلع باستمرار غلى مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التي تتعامل بها المؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 6,1%**، أما الانحراف المعياري **0,2423** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السابعة عشر بلغ المتوسط الحسابي 4**1,939** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يقوم بفحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا6,1%**، أما الانحراف المعياري**0,2423** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثامنة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9394** وهو محصور ما بين **1,50**و **2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق الجبائي يعمل على الحد من حالات الغش في رقم الأرباح الخاضع للضريبة حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا6,1%**، إأما الانحراف المعياري **0,2423** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة التاسعة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9091** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التدقيق الجبائي يلعب دورا بارزا في مساندة مفتشية الضرائب عند أداء مهامها الرقابية حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 9,1%**، والانحراف المعياري**0,2919** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة العشرون بلغ المتوسط الحسابي **1,8485** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم اكتشاف التهرب الضريبي الموجود في التصريحات الجبائية عن طريق

التدقيق الجبائي حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 84,8%** ونسبة الإجابة ب **لا15,2%**، أما الانحراف المعياري **0,3641** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

يفسر هذا بأن المؤسسات الجزائرية المتواجدة في ولاية جيجل تطبق فعلا التدقيق الجبائي لأنه أصبح وسيلة مهمة للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات السليمة، حيث أصبح لهذا الأخير دورا مهما في مساعدة المؤسسة على اكتشاف المخاطر الجبائية التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة، وكذلك مساعدتها في استغلال المزايا الضريبية التي تمنحها الإدارة الجبائية للمؤسسة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

في مايلي عرض نتائج آراء العينة المدروسة حول مدى دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية:

الجدول رقم (14):نتائج أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية

فقرات المحور	المقياس	لا	نعم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتميز المؤسسات الجزائرية بأنها تفصح عن كل المعلومات المالية الضرورية لإتمام العمليات الرقابية الجبائية	التكرار	20	13	1,3939	0,4962
	النسبة	60,6	39,4		
تتميز المؤسسات الجزائرية بأنها تفصح عن كل المستندات والتقارير الضرورية لإتمام العمليات الرقابية الجبائية	التكرار	16	17	1,5152	0,5075
	النسبة	48,5	51,5		
يتم الإفصاح عن المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات لمختلف أصحاب المصالح في الوقت المناسب	التكرار	4	29	1,8788	0,3314
	النسبة	12,1	87,9		
تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالموثوقية	التكرار	17	16	1,4848	0,5075
	النسبة	51,5	48,5		
تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالحياد	التكرار	13	20	1,6061	0,4962
	النسبة	39,4	60,6		
تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالاكتمال	التكرار	22	11	1,3333	0,4787
	النسبة	66,7	33,3		
تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية	التكرار	4	29	1,8788	0,3314

المقارنة	النسبة	12,1	87,9		
تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية الفهم	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
تعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا أعطت قيمة لتصحيح مسا ر المؤسسة	التكرار	3	30	1,9091	0,2919
	النسبة	9,1	90,9		
يعتبر المدقق الجبائي آلية رقابية فعالة لتحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
يسلهم المدقق الجبائي في جعل المعلومة المالية خالية من الأخطاء والتحيز	التكرار	1	32	1,9697	0,1740
	النسبة	3,0	90,0		
للتدقيق الجبائي دور كبير في تعزيز موثوقية المعلومات المالية	التكرار	2	31	1,9394	0,2423
	النسبة	6,1	93,9		
يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف الأخطاء الموجودة في المعلومة المالية	التكرار	3	30	1,9091	0,2919
	النسبة	9,1	90,9		
يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف التلاعب الموجود في المعلومات المالية	التكرار	1	32	1,9697	0,1740
	النسبة	3,0	97,0		
المتوسط و الانحراف العام				1,7619	0,1937

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss**-أنظر الملحقين رقم (06،07).**

يظهر الجدول أعلاه اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو أغلب العبارات المتعلقة حول دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي **1,7619** كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الثانية، وهي الفئة التي تشير إلى الدرجة نعم والتي تؤكد رضا وموافقة أفراد العينة على دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام **0,1937** وهو ما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة و التي تعكسها المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

في الفقرة الأولى بلغ المتوسط الحسابي **1,3939** وهو محصور ما بين **1 و1,50**مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة لا توافق على أن المؤسسات الجزائرية تتميز بأنها تفصح عن كل المعلومات المالية الضرورية لإتمام العمليات الرقابية الجبائية، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب لا 60,6%** ونسبة الإجابة ب **نعم39,4%**، أما الانحراف المعياري **0,4962** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثانية بلغ المتوسط الحسابي **1,5152** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المؤسسات الجزائرية تتميز بأنها تفصح عن كل المستندات و التقارير الضرورية لإتمام العمليات الرقابية الجبائية، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 51,5%** ونسبة الإجابة ب **لا 48,5%**، أما الانحراف المعياري**0,5075** ممل يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثالثة بلغ المتوسط الحسابي**1,8788** وهو محصور مابين **1,50**و **2** مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم الإفصاح غن المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات لمختلف أصحاب المصالح في الوقت المناسب، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 87,9%** ونسبة الإجابة **ب لا 12,1%** ،أما الانحراف المعياري**0,3314** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الرابعة بلغ المتوسط الحسابي **1,4848** وهو محصور مابين **1** و**1,50** مما يدل أن أغلبية أفراج العينة لا توافق على أن المعلومات المالية تتميز في أغلب المؤسسات بالموثوقية، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب لا 51,5%** ونسبة الإجابة ب نعم **48,5%**، أما الانحراف المعياري **0,5075** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الخامسة بلغ المتوسط الحسابي **1,6061** وهو محصور مابين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات المالية تتميز في أغلب المؤسسات بالحياد، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم60,6%** ونسبة الإجابة ب **لا39,4%**، أما الانحراف المعياري**0,4962** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السادسة بلغ المتوسط الحسابي **1,3333** وهو محصور ما بين **1**و **1,50** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة لا توافق على أن المعلومات المالية تتميز في أغلب المؤسسات بالاكتمال، حيث بلغت نسبة الإجابة ب **لا 66,7%** ونسبة الإجابة ب **نعم 33,3%**، أما الانحراف المعياري **0,4787** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة السابعة بلغ المتوسط الحسابي **1,8788** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات المالية تتميز في أغلب المؤسسات بقابلية المقارنة، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 87,9%** ونسبة الإجابة **ب لا12,1%**، أما الانحراف المعياري **0,3314** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الثامنة بلغ المتوسط الحسابي **1,9394** وهو محصور ما بين**1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات المالية تتميز في أغلب المؤسسات بقابلية الفهم، حيث بلغت نسبة الإجابة ب نعم**93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 6,1%**، أما الانحراف المعياري **0,2423** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة التاسعة بلغ المتوسط الحسابي 1**,9091** وهو محصور ما بلن **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات المالية تعتبر ملائمة إذا أعطت قيمة لتصحيح مسار المؤسسة، حيث

بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 9,1%**، أما الانحراف المعياري **0,2919** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة العاشرة بلغ المتوسط الحسابي **1,9394** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق أن المدقق يعتبر آلية رقابية فعالة لتحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 6,1%**، أما الانحراف المعياري **0,2423** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة إحدى عشر بلغ المتوسط الحسابي**1,9697** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المدقق يساهم في جعل المعلومة المالية خالية من الأخطاء والتحيز،حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 97,0%** ونسبة الإجابة ب **لا 3,0%**، أما الانحراف المعياري **0,1740** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة اثنا عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9394** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن للتدقيق الجبائي دور كبير في موثوقية المعلومة المالية، حيث بلغت نسبة الإجابة **ب نعم 93,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 6,1%**، أما الانحراف المعياري**0,2423** مما يعني عدم وجود اختلاق كبير في الإجابات.

في الفقرة الثالثة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9091** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التدقيق الجبائي يعمل على اكتشاف الأخطاء الموجودة في المعلومات المالية، حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم 90,9%** ونسبة الإجابة ب **لا 9,1%**، أما الانحراف المعياري **0,2919** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

في الفقرة الرابعة عشر بلغ المتوسط الحسابي **1,9697** وهو محصور ما بين **1,50** و**2** مما يدل أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التدقيق الجبائي يعمل على اكتشاف التلاعب الموجود في المعلومات المالية، حيث بلغت نسبة الإجابة ب **نعم97,0%** ونسبة الإجابة ب **لا 3,0%**، أما الانحراف المعياري **0,1749** مما يعني عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات.

بما أن المعلومات المالية تعتبر ذات أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية فمن الضروري أن تقوم هذه الأخيرة بالافصاح عن كل المعلومات التي تخدم مهام المدققين في أداء عملهم، وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل تتميز المعلومة المالية فيها بمختلف متطلبات الجودة كالموثوقية والدقة وهذا بفضل سهر المحاسبين وإطارات المؤسسات على إحترام القوانين وتفعيل الرقابة المحاسبية والجبائية، بحيث تسعى هذه المؤسسات الاقتصادية إلى إعطاء معلومات مالية من شأنها إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، وبالنسبة للمدققين الجبائيين فهم يساهمون في الكشف عن مختلف الأخطاء والتلاعبات التي من الممكن أن تكون في التصريحات الجبائية و مبالغ الوعاء الضريبي والرسوم وهو مايجعل من وظيفة التدقيق آلية رقابية فعالة تحقق جودة المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية داخل ولاية جيجل و تدعم الرقابة الجبائية لمفتشية الضرائب.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قمنا بإجراء اختبار "ثنائي الحد ، Binomial Test" ، بحيث و من خلال هذا الاختبار يمكننا معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة بالاستبيان، و التي قد أعطينا لها متغيرين وهميين (0،1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5، و مستوى معنوية 0,05.

الفرع الأول: إختبار الفرضية الأولى

تمت صياغة الفرضية الأولى للدراسة كمايلي:

الفرضية العدمية الاولى: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

الفرضية البديلة الاولى: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

والجدول الآتي يبين نتائج إختبار ثنائي الحد للمحور الأول:

الجدول رقم (15):نتائج إختبار ثنائي الحد للفرضية الأولى.

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X1	Group 1	1	563	0,85	0,50	0,000(a)
	Group 2	0	97	0,15		
	Total		660	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج spss **انظر الملحق رقم(07).**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حسب آراء العينة المدروسة 85 % وذلك بعدد مشاهدات بلغ 563 مشاهدة من أصل 660 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 15% بعدد مشاهدات بلغ 97 مشاهدة من أصل 660 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار فقيمة المعنوية (0,000) أقل من 0,05 ، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الثانية

تمت صياغة الفرضية الثانية للدراسة كمايلي:

الفرضية العدمية الثانية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

الفرضية البديلة الثانية: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

والجدول الآتي يبين نتائج إختبار ثنائي الحد للمحور الثاني:

الجدول رقم (16):نتائج إختبار ثنائي الحد للفرضية الثاني.

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X2	Group 1	0	110	0,24	0,50	0,000(a)
	Group 2	1	352	0,76		
	Total		462	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج spss **انظر الملحق رقم(07).**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية حسب آراء العينة المدروسة 75 % وذلك بعدد مشاهدات بلغ 352 مشاهدة من أصل 462 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم وجود الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية 24% بعدد مشاهدات بلغ 110 مشاهدة من أصل 462 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار فقيمة المعنوية (0,000) أقل من 0,05، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

خلاصة

بعد التطرق إلى الفصول النظرية كان لا بد من دراسة ميدانية مجسدة للجانب التطبيقي، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من المدققين والمفتشين والإطارات التي لها علاقة بمجال التدقيق في المؤسسات الاقتصادية ومفتشيات الضرائب على مستوى ولاية جيجل، وانطلاقا من الإجابات الموزعة من طرفهم تم جمع وتفريغ هذه البيانات وتصنيفها وتبويبها باستخدام البرنامج الإحصائيspss، ليتم تحليل نتائج الاستبيان، وبعد الدراسة واختبار الفرضيات تم التوصل من خلال آراء العينة المدروسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على التطبيق الفعلي للتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية؛ وكذا تأكيد الدور الذي يلعبه في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خاتمة

يعد التدقيق الجبائي أحد الآليات الرقابية الداخلية في المؤسسة، بحيث يساهم في الرقابة على جودة المعلومات المالية من خلال الدور الفعال الذي يلعبه المدقق الجبائي في التأكد من مصداقية العلومات الموجودة في القوائم المالية والمستندات والتصريحات الجبائية،كما يعتبر التدقيق الجبائي أداة وصل بين المؤسسة و أصحاب المصالح، وأداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المالية ذات الجودة العالية من خلال التقرير الذي يعده المدقق الجبائي والذي يخدم مهمة الرقابة الجبائية التي تقوم بها مفتشية الضرائب، وبالتالي سيساهم في نقص حالات التهرب الجبائي و الغش المحاسبي إذا ماقام المدقق الجبائي بأداء مهامه بكل موضوعية وحياد و إستقلالية.

وتبعا لما تقدم في هذه الدراسة، يمكننا استخلاص عدد من النتائج في شأن أهم القضايا المثارة بالدراسة، و كذا تقديم بعض الاقتراحات العامة، و ذلك كما يلي:

أولا:نتائج الدراسة النظرية

– التدقيق الجبائي هو عبارة عن آلية رقابية يقوم بها مهني مستقل ومؤهل داخل المؤسسة يسمى المدقق الجبائي؛ بحيث يقوم بدراسة مخاطر المؤسسة الجبائية و اقتراح كل الأنشطة الرقابية الضرورية للحد منها، كما يقوم بالفحص المنتظم للدفاتر المحاسبية و التصريحات الجبائية و مقارنتها بالتسجيلات المحاسبية لاستخراج اية إنحرافات جوهرية يمكن أن تؤثر على مبلغ الوعاء الضريبي؛

– للتدقيق الجبائي عدة معايير منها ماهو عام ومنها مايتعلق بالعمل الميداني ومنها مايتعلق بإعداد تقرير المدقق الجبائي؛ كما أن عمل المدقق الجبائي مضبوط بمجموعة من الحقوق والواجبات والأخلاقيات التي يتحمل على أساسها مجموعة من المسؤوليات؛ كما يتبع المدقق الجبائي أثناء قيامه بعمله مجموعة من الخطوات والمراحل وفق شكل تسلسلي؛

– تعتبر المعلومات المالية نتاج نظام المعلومات المحاسبي؛ وحتى تتسم المعلومة المالية بالجودة يجب احتواءها على مجموعة من الخصائص الرئيسية والثانوية؛ منها قابلية الفهم، الملائمة، الموثوقية و قابلية المقارنة؛ وحتى يتم تحقيق متطلبات جودة المعلومة المالية يجب توفر معايير رقابية، فنية، قانونية، ومهنية؛

– من خلال التدقيق الجبائي يمكن التأكد من جودة المعلومة المالية، وبالتالي صحة ودقة مبالغ الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة، بما يدعم مهمة الرقابة الجبائية التي تقوم بها مفتشية

الضرائب و يحد من التلاعب المحاسبي في قيمة الوعاء الضريبي وكذا الحد من التهرب الضريبي، فتفعيل آلية التدقيق الجبائي إلى جانب بقية الآليات الرقابية يدعم منظومة حوكمة المؤسسات ويعزز الشفافية و يضمن تحصيل الدولة لايراداتها الجبائية.

ثانيا:نتائج الدراسة التطبيقية

– أظهرت نتائج توزيع الإستبيان على عينة من المهنيين في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل وجود علاقة بين مهنة التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية؛ بحيث يساهم التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية وذلك عن طريق اكتشاف الغش والأخطاء المرتكبة في القوائم المالية والتصريحات الجبائية ومبالغ الضرائب و الرسوم؛

– خلصت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات العينة المدروسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على التطبيق الفعلي للتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية؛ وكذا تأكيد الدور الذي يلعبه في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

– يعتبر التدقيق الجبائي آلية رقابية فعالة تساهم في فحص المعلومات المالية والجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة؛ ولكنها غير إجبارية التطبيق في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بحيث نجد عادة ما يقوم المدقق الداخلي المالي بمهمة التدقيق الجبائي نفسها، وهذا ما يخلق تداخلا بين وظيفتي التدقيق المالي و الجبائي؛

– يعمل التدقيق الجبائي على التقليل من المخاطر الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة؛ كما يساهم في إعطاء صورة صادقة لهيئات التحصيل الضريبي، كما يمنع التهرب الضريبي ويضمن حقوق الدولة من الإيرادات الجبائية؛

ثالثا: اقتراحات عامة و رؤية مستقبلية لموضوع الدراسة

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها حاولنا تقديم بعض التوصيات التالية:

- ضرورة تعاون الموظفين مع المدقق الجبائي والعمل بتوصياته للحد من المخاطر الجبائية؛
- ضرورة إنشاء تشريعات قانونية تلزم ممارسة التدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- العمل على دعم استقلالية المدقق الجبائي من خلال إصدار قوانين و تشريعات تقر ذلك؛
- ضرورة توعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق الجبائي في زيادة قيمة للمعلومة المالية؛

- ضرورة اهتمام المؤسسات بجودة المعلومة المالية التي تحتويها القوائم المالية؛
- توفير الدعم الإداري للمدققين في مكاتب التدقيق للمحافظة على استقلال المدققين حيث أن ذلك يرفع من مستوى جودة التدقيق؛
- العمل على زيادة الإهتمام بوظيفة التدقيق الجبائي وتفعيل دورها لما لها أثر ايجابي في دعم عملية الرقابة الجبائية التي تمارسها مفتشيات الضرائب؛

من منطلق دراستنا يمكن التطلع إلى إجراء بحوث متعمقة أخرى في الموضوع مثل دور التدقيق الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛ وفي الأخير تبقى الإشارة إلى أن الحكم على مدى فعالية التدقيق الجبائي في الجزائر، يمر بالضرورة عبر استعراض مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال، فهي في الحقيقة إشكالية أخرى للدراسة، و نأمل من البحوث المقبلة أن تتعمق في موضوع دراستنا و تحاول البحث عن حلول أخرى أكثر نجاعة في تفعيل وظيفة التدقيق الجبائي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

المراجع

أولا: باللغة العربية

1-الكتب

- التميمي هادي ، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص ص 23-24.

- الدلاهمة سليمان مصطفى ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- الشيشيني حاتم محمد ، **أساسيات المراجعة مدخل مراجع**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، جامعة طانطا، مصر، 2008.

- الرمحي عبد الكريم علي ، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، الأردن،2002.

- الرمحي نواف محمد عباس ، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

- الشحنة رزق أبو زيد ، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- الشقران رامي إبراهيم عبد الرحمان ، عاشورمحمد علي ذيب ، **نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في الجامعات ودورها في تحسين الأداء المؤسسي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- الشيشيني حاتم محمد ، **أساسيات المراجعة مدخل مراجع**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، جامعة طانطا، مصر، 2008.

- الفراغ فراغ، **المحاسبة المتوسطة، نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.

- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ، **المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

- بدوي منصور أحمد ، شحاتة شحاتة، **دراسات في الاتجهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية**، الدار الجامعية، 2002.

- بوتين محمد ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، بتصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

- جمعة أحمد حلمي ، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

-حسين أحمد حسين علي ، **تحليل وتصميم النظم**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002-2003.

للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- حماد طارق عبد العال ، **موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

- سواد زاهرة توقيف ، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الجزء الأول، دار الراوية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- طواهر محمد التهامي ، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2005.

- عبد الله خالد أمين ، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

- عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- عواد خليل أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

- عيسى زهير، **تدقيق الحسابات الإجراءات العلمية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.

قاسم عبد الرزاق محمد ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.

- قندجلي عامر إبراهيم ، الجنابي علاء الدين عبد القادر ، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

- لمطارنة غسان فلاح ، **تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

- مسعد محمد فضل ، الخطيب خالد راغب ، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

- مسلم عبد الله حسن ، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

- نظامي إيهاب، العزب هاني، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

- نور الدين أحمد قايد ، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

2- المجلات العلمية

- الجزراوي إبراهيم محمد علي ، سعيد لقمان محمد ، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد75، 2009.

- الدالي سليمان، **دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد37، العدد01، 2015.

- عموري عائشة ، حميميش نرجس، **أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد02، 2017.

- مناع ريمة ، لعرابة مولود، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2014.

- هباش فارس ، مناع ريمة، **أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018.

3- الملتقيات

- هوام جمعة ، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وآفاق)**، المنعقد بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010.

4- المذكرات

- الشلتوني فايز زهدي ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.

- الشيخ عبد الرزاق حسن ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سهر السهم**، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

- المطافي هاجر، **مساهمة المدقق الخارجي في كشف مخاطر التدقيق الجبائي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

- إبراهيم فاطمة أحمد موسى، **العوامل المؤثرة في تقرير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، دراسة مكملة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

- بشير أحمد عبد الهادي ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

- بلعيد وردة، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2013-2014.

- بوحفص سمية ، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

- بوعكاز سميرة، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات ببسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- بوغنبور أمينة ،**أثر المعلومة المالية في السوق المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدراة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

- بولجنيب عادل ، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة02، 2013-2014.

- حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،** دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

دحو عامر حاج ، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،** دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، أطروحة مقدمة لنيا شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار.

- سبسي مصطفى يوسف ، **دور المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات،** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011.

- عتير سليمان، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

- محمد جيوار أحمد سالار ، **أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها،** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة الموصل، العراق، 2006.

- نظامي بلال ، **دور التدقيق الجبائي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية التصريحات الجبائية،** دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أدرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015-2016.

- ولهي بوعلام، **أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي،** حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- يزد سلمى محمد ، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة،** دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

5- المحاضرات

- الزين راضية، التدقيق الجبائي، **محاضرة في مقياس التسيير والتدقيق الجبائي،** محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.

- بن عمارة منصور ، **دروس في مقياس التدقيق الجبائي،** وثائق مستخرجة من الدروس، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.

- بوحفص راوني ، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية، 2017-2018.

- عمورة جمال ، **محاضرات في مقياس المراجعة والتدقيق الجبائي**، جامعة تيبازة.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Kaaouana hanen, Dhambri hichem**,L'audit fiscal, Institut Supérieur de Comptabilitè et d'Aministration des Entreprises(ISCAE),** Tunis, 2005,
https:www.memoireonline.com/03/07/398/ l-audit-fiscal- html.23/03/2020 ,21 :00 .

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إستبيان

يشرفنا أن نتقدم للسادة بهذا الإستبيان من أجل مساعدتنا في إنجاز مذكرة تخرج ماستر تحت عنوان دور التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية ، ونؤكد لكم بأن المعلومات المخصصة في هذا الإستبيان سوف تستعمل لأغراض علمية بحتة، لهذا نرجو منكم الإجابة بكل صدق عليها من خلال وضع علامة * في الخانة المناسبة.

تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير

الطالبتين:

تواتي زينب

بورغيدة نادية

المعلومات الشخصية عن عينة الدراسة

يهدف هذا المحور إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية التي تساعد في تفسير اختلاف الاجابات بين الأفراد، لذا الرجاء وضع علامة * في المربع المناسب.

1.الجنس/ أ.ذكر ☐ ب. أنثى ☐

2. العمر/ أ. أقل من 30 سنة ☐ ب. من 30 إلى 40 سنة ☐

ج. من 41 إلى 50 سنة ☐ د. أكبر من 50 سنة ☐

3. المؤهل العلمي/ أ. بكالوريا ☐ ب. ليسانس ☐

ج. ماجيستير ☐ د. أخرى يرجى ذكرها

.....

4. **الخبرة /** أ. أقل من 5 سنوات ☐ ب. من 5 إلى 10 سنوات ☐

ج. من 11 إلى 15 سنة ☐ د. من 16 إلى 20 سنة ☐ هـ. أكثر من 20 سنة ☐

5. **الوظيفة الحالية/** أ. مدقق جبائي ☐ ب.محاسب ☐

ج. عامل بمؤسسة اقتصادية ☐ د. مفتش ضرائب ☐

هـ.مسؤول الخزينة ☐ و.عامل بالمؤسسة ☐

المحور الأول: مدى تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية

الرقم	العبارة	نعم	لا
1	ممارسة التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية غير إجبارية		
2	تختلف ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر من مؤسسة إلى أخرى		
3	توجد دورات تكوينية خاصة بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر		
4	هناك معوقات تحد من القيام بمهنة التدقيق الجبائي في الجزائر		
5	يفحص التدقيق الجبائي مدى احترام المؤسسة للالتزامات القانونية الجبائية التي تقع على عاتقها		
6	يقوم المدقق الجبائي دوريا بالكشف و تصحيح أي خطأ أو انحراف جوهري في مبالغ الالتزامات الجبائية		
7	يقوم المدقق الجبائي دوريا بمراقبة عدم الانتظام والدقة في التصريحات الجبائية للمؤسسات		
8	يسعى المدقق الجبائي لقياس مدى استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص الضريبية والمزايا الممنوحة لها بموجب القانون		
9	يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف اشخاص يتمتعون بالكفاءة المهنية		
10	يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف اشخاص يتمتعون بالخبرة المهنية		
11	يتم القيام بعملية التدقيق الجبائي من طرف اشخاص يتمتعون بالحياد والاستقلالية عند أداء مهامهم		
12	يتم استخدام معايير مهنية أثناء القيام بعملية التدقيق الجبائي		
13	يقوم المدقق الجبائي دوريا بوضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة المستندات و التصريحات الجبائية		
14	يقوم المدقق الجبائي دوريا بكتابة تقرير يتضمن رأيه حول مدى صدق ودقة التصريحات الجبائية		
15	يقوم المدقق الجبائي دوريا بإعداد تشخيص عام لاكتشاف الفرص والتهديدات للمؤسسة		
16	يطلع المدقق الجبائي باستمرار على مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التي تتعامل بها المؤسسة		
17	يقوم المدقق الجبائي بفحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون		
18	يعمل المدقق الجبائي على الحد من حالات الغش في رقم الارباح الخاضع		

	للضريبة		
19	يلعب التدقيق الجبائي دورا بارزا في مساندة مفتشية الضرائب عند أداء مهامها الرقابية		
20	يتم اكتشاف التهرب الضريبي الموجود في التصريحات الجبائية عن طريق التدقيق الجبائي		

المحور الثاني: دور التدقيق الجبائي في تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية

الرقم	العبارة	نعم	لا
1	تتميز المؤسسات الجزائرية بأنها تفصح عن كل المعلومات المالية الضرورية لاتمام العمليات الرقابية الجبائية		
2	تتميز المؤسسات الجزائرية بأنها تفصح عن كل المستندات و التقارير الضرورية لاتمام العمليات الرقابية الجبائية		
3	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات لمختلف أصحاب المصالح في الوقت المناسب		
4	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالموثوقية		
5	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالحياد		
6	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بالاكتمال		
7	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية المقارنة		
8	تتميز المعلومات المالية في أغلب المؤسسات بقابلية الفهم		
9	تعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا أعطت قيمة لتصحيح مسار المؤسسة		
10	يعتبر المدقق الجبائي آلية رقابية فعالة لتحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية		
11	يساهم المدقق الجبائي في جعل المعلومة المالية خالية من الأخطاء والتحيز		
12	للتدقيق الجبائي دور كبير في تعزيز موثوقية المعلومات المالية		
13	يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف الأخطاء الموجودة في المعلومات المالية		
14	يعمل التدقيق الجبائي على اكتشاف التلاعب الموجود في المعلومات المالية		

الملحق رقم02: صدق الاتساق الداخلي

Correlations

		الاول_المحور	VAR00001
الاول_المحور	Pearson Correlation	1	,319
	Sig. (2-tailed)		,070
	N	33	33
VAR00001	Pearson Correlation	,319	1
	Sig. (2-tailed)	,070	
	N	33	33
VAR00002	Pearson Correlation	,389*	-,351*
	Sig. (2-tailed)	,025	,045
	N	33	33
VAR00003	Pearson Correlation	,389*	-,178
	Sig. (2-tailed)	,025	,321
	N	33	33
VAR00004	Pearson Correlation	,386*	-,340
	Sig. (2-tailed)	,027	,053
	N	33	33
VAR00005	Pearson Correlation	,750**	,255
	Sig. (2-tailed)	,000	,152
	N	33	33
VAR00006	Pearson Correlation	,563**	,058
	Sig. (2-tailed)	,001	,747
	N	33	33
VAR00007	Pearson Correlation	,660**	,039
	Sig. (2-tailed)	,000	,828
	N	33	33
VAR00008	Pearson Correlation	,532**	,341
	Sig. (2-tailed)	,001	,052
	N	33	33
VAR00009	Pearson Correlation	,452**	,255
	Sig. (2-tailed)	,008	,152
	N	33	33
VAR00010	Pearson Correlation	,260	,494**
	Sig. (2-tailed)	,144	,004
	N	33	33
VAR00011	Pearson Correlation	,662**	,109
	Sig. (2-tailed)	,000	,544
	N	33	33

VAR00012	Pearson Correlation	,852**	,143
	Sig. (2-tailed)	,000	,429
	N	33	33
VAR00013	Pearson Correlation	,347*	,109
	Sig. (2-tailed)	,048	,544
	N	33	33
VAR00014	Pearson Correlation	,609**	,109
	Sig. (2-tailed)	,000	,544
	N	33	33
VAR00015	Pearson Correlation	,478**	-,081
	Sig. (2-tailed)	,005	,656
	N	33	33
VAR00016	Pearson Correlation	,793**	,205
	Sig. (2-tailed)	,000	,253
	N	33	33
VAR00017	Pearson Correlation	,793**	,205
	Sig. (2-tailed)	,000	,253
	N	33	33
VAR00018	Pearson Correlation	,793**	,205
	Sig. (2-tailed)	,000	,253
	N	33	33
VAR00019	Pearson Correlation	,809**	,255
	Sig. (2-tailed)	,000	,152
	N	33	33
VAR00020	Pearson Correlation	,723**	,341
	Sig. (2-tailed)	,000	,052
	N	33	33

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		الثاني_المحور	VAR00021
الثاني_المحور	Pearson Correlation	1	,588**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	33	33
VAR00021	Pearson Correlation	,588**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	33	33
VAR00022	Pearson Correlation	,787**	,658**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	33	33
VAR00023	Pearson Correlation	,406*	-,081
	Sig. (2-tailed)	,019	,656
	N	33	33

VAR00024	Pearson Correlation	,780**	,583**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	33	33
VAR00025	Pearson Correlation	,759**	,523**
	Sig. (2-tailed)	,000	,002
	N	33	33
VAR00026	Pearson Correlation	,497**	,745**
	Sig. (2-tailed)	,003	,000
	N	33	33
VAR00027	Pearson Correlation	,475**	,109
	Sig. (2-tailed)	,005	,544
	N	33	33
VAR00028	Pearson Correlation	,301	,205
	Sig. (2-tailed)	,089	,253
	N	33	33
VAR00029	Pearson Correlation	,513**	,039
	Sig. (2-tailed)	,002	,828
	N	33	33
VAR00030	Pearson Correlation	,349*	-,315
	Sig. (2-tailed)	,047	,074
	N	33	33
VAR00031	Pearson Correlation	,508**	-,219
	Sig. (2-tailed)	,003	,220
	N	33	33
VAR00032	Pearson Correlation	,491**	-,055
	Sig. (2-tailed)	,004	,761
	N	33	33
VAR00033	Pearson Correlation	,395*	-,177
	Sig. (2-tailed)	,023	,326
	N	33	33
VAR00034	Pearson Correlation	,508**	-,219
	Sig. (2-tailed)	,003	,220
	N	33	33

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم03: صدق الاتساق البنائي

Corrélations

		_المحور الاول	_المحور الثاني
الاول_المحور	Corrélation de Pearson	1	.550**
	Sig. (bilatérale)		.001
	N	33	33
الثاني_المحور	Corrélation de Pearson	.550**	1
	Sig. (bilatérale)	.001	
	N	33	33

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 04: معامل ألفاكرونباخ للثبات

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,892	34

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,866	20

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,804	14

الملحق رقم05: اختبار التوزيع الطبيعي

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
الاستمارة	33	100,0%	0	0,0%	33	100,0%

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الاستمارة	,191	33	,004	,743	33	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
الاول_المحور	33	100.0%	0	0.0%	33	100.0%

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الاول_المحور	.342	33	.000	.587	33	.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
الثاني_المحور	33	100.0%	0	0.0%	33	100.0%

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الثاني_المحور	.155	33	.043	.904	33	.007

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 06:تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	ذكر	21	63,6	63,6
	أنثى	12	36,4	36,4
	Total	33	100,0	100,0

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	سنة 30 من اقل	1	3,0	3,0
	سنة 40 الى 30 من	19	57,6	57,6
	سنة 50 الى 41 من	9	27,3	27,3
	سنة 50 من اكبر	4	12,1	12,1
	Total	33	100,0	100,0

العلمي_المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	بكلوريا	9	27,3	27,3
	ليسانس	22	66,7	66,7
	ماجيستير	2	6,1	6,1
	Total	33	100,0	100,0

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	سنوات 5 من اقل	8	24,2	24,2
	سنوات 10 الى 5 من	11	33,3	33,3
	سنة 15 الى 11 من	8	24,2	24,2
	سنة 20 الى 16 من	1	3,0	3,0
	سنة 20 من اكثر	5	15,2	15,2
	Total	33	100,0	100,0

الحالية_الوضيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	مدقق جبائي	6	18,1	18 ,1
	محاسب	3	9,1	9,1
	اطار بمؤسسة اقتصادية	5	15,1	15,1
	مفتش ضرائب مسؤول الخزينة	13	39,4	39,4
	عامل بالمؤسسة	2	6,1	6,1
		4	12 ,1	12,1
	Total	33	100,0	100,0

VAR00001

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	20	60,6	60,6	60,6
	نعم	13	39,4	39,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00002

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	15,2	15,2	15,2
	نعم	28	84,8	84,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00003

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	15,2	15,2	15,2
	نعم	28	84,8	84,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00004

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	7	21,2	21,2	21,2
	نعم	26	78,8	78,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00005

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00006

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	6	18,2	18,2	18,2
	نعم	27	81,8	81,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00007

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00008

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	15,2	15,2	15,2
	نعم	28	84,8	84,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00009

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00010

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	27,3	27,3	27,3
	نعم	24	72,7	72,7	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00011

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00012

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	3,0	3,0	3,0
	نعم	32	97,0	97,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00013

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00014

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00015

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00016

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00017

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00018

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00019

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00020

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	15,2	15,2	15,2
	نعم	28	84,8	84,8	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00021

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	20	60,6	60,6	60,6
	نعم	13	39,4	39,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00022

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	16	48,5	48,5	48,5
	نعم	17	51,5	51,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00023

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00024

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	17	51,5	51,5	51,5
	نعم	16	48,5	48,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00025

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	39,4	39,4	39,4
	نعم	20	60,6	60,6	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00026

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	22	66,7	66,7	66,7
	نعم	11	33,3	33,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00027

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	12,1	12,1	12,1
	نعم	29	87,9	87,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00028

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00029

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00030

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00031

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	3,0	3,0	3,0
	نعم	32	97,0	97,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00032

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	6,1	6,1	6,1
	نعم	31	93,9	93,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00033

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	9,1	9,1	9,1
	نعم	30	90,9	90,9	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

VAR00034

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	3,0	3,0	3,0
	نعم	32	97,0	97,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم 07: تحليل فقرات المحورين

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00001	33	1,3939	,49620
VAR00002	33	1,8485	,36411
VAR00003	33	1,8485	,36411
VAR00004	33	1,7879	,41515
VAR00005	33	1,9091	,29194

VAR00006	33	1,8182	,39167
VAR00007	33	1,9091	,29194
VAR00008	33	1,8485	,36411
VAR00009	33	1,9091	,29194
VAR00010	33	1,7273	,45227
VAR00011	33	1,8788	,33143
VAR00012	33	1,9697	,17408
VAR00013	33	1,8788	,33143
VAR00014	33	1,8788	,33143
VAR00015	33	1,8788	,33143
VAR00016	33	1,9394	,24231
VAR00017	33	1,9394	,24231
VAR00018	33	1,9394	,24231
VAR00019	33	1,9091	,29194
VAR00020	33	1,8485	,36411
VAR00021	33	1,3939	,49620
VAR00022	33	1,5152	,50752
VAR00023	33	1,8788	,33143
VAR00024	33	1,4848	,50752
VAR00025	33	1,6061	,49620
VAR00026	33	1,3333	,47871
VAR00027	33	1,8788	,33143
VAR00028	33	1,9394	,24231
VAR00029	33	1,9091	,29194
VAR00030	33	1,9394	,24231
VAR00031	33	1,9697	,17408
VAR00032	33	1,9394	,24231
VAR00033	33	1,9091	,29194
VAR00034	33	1,9697	,17408
الاول_المحور	33	1,8530	,17982
الثاني_المحور	33	1,7619	,19370
N valide (liste)	33		

الملحق رقم08: اختبار الفرضيتين

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X1	Group 1	1	563	0,85	0,50	0,000(a)
	Group 2	0	97	0,15		
	Total		660	1,00		

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X2	Group 1	0	110	0,24	0,50	0,000(a)
	Group 2	1	352	0,76		
	Total		462	1,00		

الملخص

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية وذلك من وجهة نظر المدققين الجبائيين ومفتشي الضرائب إضافة إلى الإطارات التي لها علاقة بهذا المجال في المؤسسات الاقتصادية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستبيان لتجميع المعلومات حيث وزعت على عينة من المؤسسات الاقتصادية ومفتشيات الضرائب بولاية جيجل وبناء على آراء 33 فردا توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين التدقيق الجبائي والجودة في المعلومات المالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إصدار قوانين وتشريعات تلزم المؤسسات لوضع لجان خاصة بالتدقيق الجبائي أيضا ضرورة اهتمام المؤسسات بجودة المعلومة المالية التي تحتويها القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الجبائي، جودة المعلومة المالية، المعلومات المالية.

ABSTRACT :

This study aimed to identify the role of the tax investigation in monitoring the quality of financial information from the point of view of tax auditors and tax inspectors, in addition to the frameworks that are related to this field in economic institutions. To achieve the goals of the drama, the questionnaire tool was used to colect infirmation, as it was distributed to a sample of economic institutions and tax holdings in the state of jijel, and based on the opiniins of 33 individuals, the study concluded that there is a relationship between the tax investgation and the quality of financial information, and the drama concluded with a set of recommendation , the most of important of which is the need to issue laws and legislation institutions are also required to set up tax audit commites as well as the necessity for institutions to pay attention to the qauality of the financial information contained in the financial statements.

Keywords :Audit, tax audit, qualityof financial information, financial information.